الخصائص الاقتصادية للمناطق الصناعية المؤهلة فى مصر

" دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية "

د . إيناس صبرى بندارى *

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأبعاد الجغرافية للمناطق الصناعية المؤهلة فى مصر وتحليل الأثار المترتبة على قطاعى الصناعة والتجارة الدولية ، ويتناول موضوع البحث دراسة مجموعة من العناصر تبدأ بتوضيح المفهوم العام للمناطق الصناعية المؤهلة وأهداف وشروط الاتفاقية وتحديد أطرافها .

ثم دراسة مجموعة أخرى من العناصر تقودنا إلى تقييم المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر من خلال تتبع التطور الذى شهدته هذه المناطق خلال فترة تمتد لنحو خمسة عشر عاماً حيث تشمل الدراسة الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٩م ، ودراسة الاتجاهات التى اتخذتها هذه المناطق فى توزيعها الجغرافى ، وعرض تفصيلى للبناء الاقتصادى لهذه المناطق من خلال عرض القطاعات الصناعية والعمالة والاستثمارات وحركة الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية وحركة الواردات الإسرائيلية ، ثم تحليل مستقبل المناطق الصناعية المؤهلة ، بالإضافة إلى عرض أهم نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على إحدى عشر منطقة صناعية مؤهلة وقد بلغ حجم عينة الدراسة (٣٥) مصنعاً تعمل ضمن شروط المناطق الصناعية المؤهلة ، وانتهى البحث بخاتمة توضح أهم نتائجه وبعض التوصيات .

الكلمات المفتاحية : المناطق الصناعية المؤهلة– التكامل الاقتصادى – الميزة التنافسية .

* د.إيناس صبري بنداري: مدرس الجغرافيا - كلية الأداب - جامعة الزقازيق .

تمهيد

رغم أن التكتلات الاقتصادية ظاهرة اقتصادية قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها وأنماط التبادل المختلفة القائمة فيما بينها ، فإن الحديث عن هذه الظاهرة رغم قلته وندرته هو حديث معاصر يرتبط بدرجة أو بأخرى بالنصف الثانى من القرن العشرين ، ومما لاشك فيه أن جوهر التكتلات الاقتصادية هو التعاون والتكامل وهو الأمر الذى يعنى أننا أمام ظاهرة قديمة قدم الإنسانية ، وإن كانت قد أخذت أشكالاً وتجليات مختلفة أكثر تعقيداً وأكثر تقنيناً ، فما كان يقوم به البشر عبر علاقاتهم اليومية العفوية من تعاون وتكامل أضحى اليوم يتم من خلال الاتفاقيات والمقررات القانونية المحددة لكافة الأطراف المشتركة ضمن هذه الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية المختلفة .

والتكامل فى اللغة تعنى تجميع أجزاء متناثرة فى كل واحد ، ويختلف استخدام فروع المعرفة لهذا المفهوم حسب طبيعة التخصص فعالم الرياضيات يتعامل مع التكامل الذى هو نقيض عملية التفاضل وعالم الاجتماع يستخدم اصطلاح التكامل بمعنى الاندماج الاجتماعى وعالم السياسة يستخدم المصطلح لدراسة اندماج النظم السياسية وعالم النفس يستخدم المصطلح بمعنى درجة اندماج الفرد فى حياة الجماعة وعالم الاقتصاد يستخدم اصطلاح التكامل الاقتصادى للتعبير عن اندماج وحدات اقتصادية أو سياسية (أبو ستيت ، ٢٠٠٣ ، ١٨٨) ، كما يمكن تعريف التكامل الاقتصادى بأنه عبارة عن " جميع الإجراءات التى تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع " (عبد الجابر ، ١٩٧٣ ، ٩٢) .

كما أن ظاهرة التكامل الاقتصادي تتجاوز بنية الدولة كوحدة جغرافية واحدة لتشمل العديد من الدول ويعنى ذلك أن الحد الأدنى لنشأة أى تكتل اقتصادى هو دولتين على الأقل ، وتوضح أدبيات التجارة الدولية عدة صور من التكامل الاقتصادى معبراً عنه فى صورة تكتل أو اندماج اقتصادى متخذاً عدة أشكال تمثل درجات متتابعة تتدرج من اتفاقية تجارة تفضيلية Preferential trade إلى منطقة تجارة حرة Free trade ثم اتحاد جمركى Custom market مروراً بالسوق المشتركة Common market فالاتحاد الاقتصادى Economic union وأخيراً الاندماج الاقتصادى الكلى Economic integration (النجار ، ١٩٩٦ ، ٢٠١٢) .

ويعتمد هذا التصنيف لمراحل التكامل الاقتصادى على الإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة بين دول التكامل ، وذلك حسب نظريات التجارة الدولية التى ترى أن اندماج الأسواق لابد وأن يكون تدريجياً من خلال مراحل متتالية .

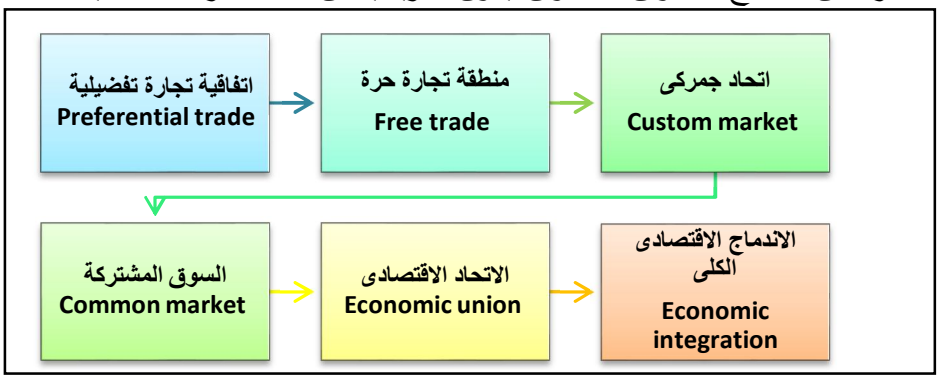

شكل (١) : مراحل التكامل الاقتصادى

وتعد اتفاقيات التجارة التفضيلية Preferential trade agreements أبسط صورة من صور التكامل الاقتصادى وأضيقها مجالاً حيث يتبادل الأعضاء منح التفضيلات الجمركية بينهم وهى المتمثلة فى إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية

وذلك فيما يخص بعض الواردات المتبادلة ، وتعد اتفاقية الكويز أحد أشكال اتفاقيات التجارة التفضيلية .

لذلك قامت الحكومة المصرية فى ١٤ من ديسمير عام ٢٠٠٤م بالتوقيع على اتفاقية (المناطق الصناعية المؤهلة) ويتمثل هذا الاتفاق فى إنشاء مناطق تدخل منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون أى قيود كمية مع الإعفاء أيضًا من الرسوم الجمركية بشرط أن تتضمن هذه المنتجات مواد خام إسرائيلية لا تقل عن ١١.٧% من قيمتها والتى تم تخفيضها إلى ١٠.٥% فى أكتوبر عام ٢٠٠٧م ، الأمر الذى يقدم ميزة سعرية تنافسية كبيرة لتلك المنتجات داخل السوق الأمريكى .

أذن يقضى هذا البروتوكول بالسماح لكافة المنتجات المصرية المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة بالنفاذ إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية بدون تعريفة جمركية أو حصص كمية أو غيرها من القيود وذلك طالما تراعى هذه المنتجات قواعد المنشأ ، إلا أنه ومنذ التوقيع على اتفاقية الكويز ثار جدل فقهى واسع على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية نظراً لانعكاساتها الاقتصادية الواسعة على الصناعة المحلية والتجارة الدولية على السواء .

مشكلة البحث

بعد مرور خمسة عشر عاماً على تنفيذ اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر فإنه أصبح من الممكن تقييم أثارها الاقتصادية ، إذن تتمثل مشكلة البحث فى عدم وضوح تأثير اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة على قطاع الصناعة والتجارة الدولية فى مصر ، خاصة وأن هذه الاتفاقية أثارت الجدل وأصبح هناك مؤيدون من جهة ومعارضون من جهة أخرى ولقد أسهب المؤيدون فى توقعاتهم

وتفاؤلهم بشأن الاتفاقية وانعكاساتها على الصادرات والعمالة والاستثمارات الأجنبية فى مصر ، كما ركز المعارضون على كونه اتفاقاً سياسياً يرتدى الثوب الاقتصادى .

وهكذا تبلورت مشكلة البحث فى رصد أثر انضمام مصر للاتفاقية وتحديد أهمية اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة حالياً ومستقبلاً على الاقتصاد المصرى سواء من حيث تأثيره على الصناعة المحلية أو العمالة أو الاستثمارات أو حركة الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية والواردات الإسرائيلية .

أهداف البحث

١- تتبع التطور التاريخى لاتفاقية الكويز وتأثيرها على الصناعة وقيمة الصادرات.

٢- دراسة التوزيع الجغرافى للمناطق الصناعية المؤهلة على مستوى الدولة .

٣- دراسة حركة الصادرات المصرية إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية .

٤- التعرف على أهم المعوقات التى تواجه تنمية المناطق الصناعية المؤهلة .

٥- عرض مستقبل التنمية الصناعية بالمناطق الصناعية المؤهلة .

مناهج البحث وأساليبه

أتفق الجغرافيون الاقتصاديون على أن فرع تخصصهم يبحث التوزيع الجغرافى لفروع الإنتاج المختلفة مع العناية بتفسيرها وتعليلها ، ثم يحلل خصائصها الاقتصادية والتباين الجغرافى المرتبط بذلك وعلاقاتها المكانية وهم يرون إمكانية تحقيق هذا الهدف بتناول الظاهرات الاقتصادية من جوانبها الموضوعية والإقليمية .

-المنهج الموضوعى : يعتمد على دراسة الظاهرة الاقتصادية من خلال تقسيمها إلى عدة موضوعات فرعية ، والتى تبدأ بدراسة البعد التاريخى للظاهرة ثم بيان

الشروط أو المقومات الواجب توافرها لقيام هذه الظاهرة ، ومعالجة أسباب التباين وأخيراً التطرق إلى مستقبل هذه الظاهرة .

-المنهج الإقليمى : يعتمد على تعيين حدود الإقليم الاقتصادى وهو الهدف الأسمى للمنهج الإقليمى كما يعتمد على تحليل العناصر التى تكون الإنتاج فى الإقليم للوقوف على الخصائص الاقتصادية للمكان .

كما تم استخدام مجموعة من الأساليب فى معالجة البيانات وتحليلها وهى الأساليب الكمية ومن أهمها مؤشر قوة الصناعة ، وحجم الصناعة ، والأساليب الكارتوجرافية والتى تمثل مجموعة الخرائط والأشكال البيانية والموضحة لمختلف موضوعات البحث بالاعتماد على برامج نظم المعلومات الجغرافية مثل (Arc GIS) ، والبرامج الإحصائية مثل (Microsoft Excel) .

الدراسات السابقة

لم تنل الدراسات الجغرافية المتعلقة بالصناعة والتجارة الدولية موضوع المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر بأى شكل من الأشكال على الرغم من أهميته ، ولكن سطرت عدة دراسات فى مجالات تخصصية أخرى غير جغرافية عن موضوع المناطق الصناعية المؤهلة ، نذكر منها :

١- دراسة أمانى محمد عبد الوهاب " تقييم تأثير بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة " عام ٢٠١٠م

٢- دراسة سوزى عدلى ناشد " الجوانب الاقتصادية لاتفاقية الكويز المصرية دراسة مقارنة بالكويز الأردنية " عام ٢٠٠٦م

٣- دراسة طارق محمد عبد المنعم " اتفاقية الكويز ودورها فى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية " عام ٢٠١١م

٤- دراسة عزت ملوك قناوى " الآثار الاقتصادية المحتملة لبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة على مصر فى ضوء تجربة الأردن " عام ٢٠٠٦م

٥- دراسة فؤاد محمد عيسى " أثر المناطق الصناعية المؤهلة على أداء الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمركية دراسة مقارنة بالأردن " عام ٢٠١٣م

٦- دراسة مصطفى محمود أبو بكر " مقومات تفعيل اتفاقية الكويز بالتطبيق على مصانع الإسكندرية " عام ٢٠٠٦م

٧- دراسة ناهد محمد مطاريد " العوامل المؤثرة على الأداء التصديرى لشركات المنسوجات بالمناطق الصناعية المؤهلة " عام ٢٠٠٧م

٨- دراسة هيثم صالح الجداوى " أثر انضمام مصر لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة على صناعة المنسوجات دراسة مقارنة مع الأردن " عام ٢٠٠٩م

وبناءً على ما تقدم فإنه يمكن القول أن أغلب الدراسات التى تناولت هذا الموضوع كانت من منظور اقتصادى أو سياسى أو قانونى ، مما يجعل من الضرورة بمكان القيام بهذه الدراسة التحليلية بمنظور جغرافى للكشف عن المزيد من النتائج والتوصيات التى لم تتوصل إليها أى من الدراسات السابقة وتزويد المكتبة العربية بدراسة جغرافية مستقلة عن المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر وتأثيرها على قطاع الصناعة والتجارة الدولية نظراً إلى قلة الكتابات الجغرافية فى هذا الموضوع .

عناصر البحث

المبحث الأول : المناطق الصناعية المؤهلة

أولاً : مفهوم المناطق الصناعية المؤهلة

ثانياً : أطراف اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

ثالثاً : أهداف اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

رابعاً : شروط اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

المبحث الثانى : تقييم أثر المناطق الصناعية المؤهلة على الصناعة والتجارة الدولية

أولاً : تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

ثانياً : التوزيع الجغرافى للمناطق الصناعية المؤهلة

ثالثاً : الأهمية النسبية للقطاعات الصناعية فى المناطق الصناعية المؤهلة

رابعاً : الأهمية الاقتصادية للمناطق الصناعية المؤهلة

خامساً : مستقبل المناطق الصناعية المؤهلة

المبحث الأول : المناطق الصناعية المؤهلة

يتناول المبحث الأول مجموعة من العناصر تشمل مفهوم المناطق الصناعية المؤهلة وتحديد أطراف الاتفاقية وعرض أهدافها وشروطها .

أولاً : مفهوم المناطق الصناعية المؤهلة * :

جاءت كلمة (الكويز QIZ)من الحروف الأولى للترجمة الإنجليزية لعبارة (المناطق الصناعية المؤهلة Qualifying Industrial Zones) ، وهى مناطق تحددها السلطات المحلية والتى تكون هذه المنطقة المؤهلة ضمن أراضيها أى

* يشار إليها فيما بعد باسم (الكويز) .

داخل نطاقها الجغرافى وتوافق عليها الحكومة الأمريكية ، وتكون منتجات هذه المنطقة الصناعية مستوفية لشروط التأهيل بحيث تمنح الحكومة الأمريكية معاملة تفضيلية من جانب واحد لكافة المنتجات المصنعة بتلك المناطق فى حرية النفاذ الفورى إلى السوق الأمريكية دون تعريفة جمركية أو حصص كمية أو غيرها من القيود طالما تراعى هذه المنتجات قواعد المنشأ وتستخدم النسب المتفق عليها من المدخلات الإسرائيلية .

وتعد هذه المناطق أحد أشكال التفضيلات التجارية التى لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لمزج العلاقات السياسية بالاقتصادية فى إطار تحديث وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل والعمل على ضرورة إعادة دمج إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط وبخاصة الدول العربية من خلال اتفاقية الكويز ، والتى بمقتضاها تمنح الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأعضاء فى بروتوكول الكويز فرصاً استثنائية للتمتع بحصة تسويقية لمنتجاتها الصناعية فى الأسواق الأمريكية دون قيود أو جمارك .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاقية الكويز بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لم تكن هى الأولى من نوعها بل كانت هناك اتفاقية مماثلة بين الأردن وإسرائيل سمحت للشركات الأردنية بتصدير منتجاتها للولايات المتحدة الأمريكية شريطة أن تكون نسبة المكونات الإسرائيلية ٨% .

ثانياً : أطراف اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة :

يتكون بروتوكول الكويز من ثلاثة أطراف يمثل الطرف الأول منها دولة إسرائيل كشرط ضرورى وملزم بينما يمثل الطرف الثانى دولة معينة من دول الشرق الأوسط فى حين يكون الطرف الثالث موافقة الولايات المتحدة الأمريكية

على صيغة الاتفاق بين الطرفين الأول والثانى باعتبارها الدولة المعنية بالسماح للصادرات الصناعية المنتجة فى مناطق الكويز إليها دون فرض حصص أو قيود أو جمارك (قناوى ، ٢٠٠٦ ، ٢٣٣) .

ثالثاً : أهداف اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة :

يُعد بروتوكول الكويز خطوة على الطريق للتوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بعد محاولات عديدة على مدى عدة سنوات لم يكتب لها النجاح نتيجة عدم توافر بعض الشروط المطلوبة بالاقتصاد المصرى ، مما دعا إلى الاكتفاء بتوقيع اتفاقية الكويز تمهيداً لتأهيل الاقتصاد المصرى للمتطلبات الأمريكية المطلوبة والتى تؤهلها للوصول إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة شاملة ، وفيما يلى عرض لأهداف توقيع الاتفاقية من أطرافها الثلاث :

١-دوافع توقيع مصر على إتفاقية الكويز :

إن أحد الدوافع الملحة وراء توقيع مصر لاتفاقية الكويز أنها أدركت شدة المنافسة الدولية فى مجال صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة وتصديرها إلى السوق الأمريكية من قبل دول جنوب شرق أسيا ، بسب انتهاء العمل بنظام الحصص الكمية لصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الذى كان معمولاً به فى ظل اتفاقية الألياف المتعددة Multi-Fiber Agreement (MFA) وذلك بداية من عام ٢٠٠٥م طبقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية ، ويرجع ذلك إلى أن بنود تلك الاتفاقية كانت تحدد للدول النامية الحصص التى يمكن لها أن تصدرها إلى الخارج من منتجاتها من المنسوجات والملابس الجاهزة مما جعل دول العالم النامى مثل مصر عرضة لمنافسة شرسة فى هذا المجال ربما لا تقوى عليها على الإطلاق من قبل بلدان ذات ثقل كبير فى مجال صناعة المنسوجات

والملابس الجاهزة مثل الصين والهند ،وهذا شكل ضرراً كبيراً على مصر فى ضوء اشتداد المنافسة المتوقعة من دول الصين والهند واندونسيا وبنجلاديش والتى كانت الحصص تضع قيداً على نمو صادراتها .

لذلك يعتبر توقيع مصر على اتفاقية الكويز هو رد فعل لانتهاء فترة السماح التى منحتها اتفاقية منظمة التجارة العالمية للدول النامية بما فيها مصر وهى عشر سنوات تبدأ من سنة ١٩٩٥ وحتى بداية سنة ٢٠٠٥م وبعدها يتم الغاء نظام الحصص خاصة بالنسبة لصناعة الملابس والمنسوجات المصرية ، مما يضع قيوداً على دخولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص خاصة إذا علمنا أن السوق الامريكية هى السوق الأول لتصريف المنسوجات المصرية (ناشد ، ٢٠٠٦ ، ٣١٧) .

كما أن مصر باعتبارها جزء من منظومة التجارة العالمية لا تستطيع أن تتجاهل أهمية السوق الأمريكية التى تتميز بالاتساع وتنوع الأذواق مما دفع الكثير من الدول إلى التنافس فيما بينها للحصول على نصيب من هذه السوق والتواجد المستمر فيها ، فهى تستهلك أكثر من ٤٠% من إنتاج العالم فى غالبية السلع وتعد أكبر مستورد فى العالم بنصيب بلغ ٢٣% من إجمالى الواردات العالمية وتستوعب ما يقارب من ٤٠% من صادراتنا إلى العالم الخارجى ، حيث بلغت حجم تجارة مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٧.٣ مليار دولار سنوياً كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أهم مصدر للاستثمارات الأجنبية فى مصر بما يعادل ٣ مليار دولار سنوياً لاسيما أن هناك معونة اقتصادية قدرها ٥٧٥ مليون دولار سنوياً لمصر .

وكل هذه الإحصائيات تبين مدى أهمية السوق الأمريكية بل يمكن القول بأن السوق الأمريكية تمثل حجر الأساس وحجر الزاوية للسياسات التصديرية لكل من الصين وكوريا وتايلاند وهى الدول التى ينظر إليها كنموذج استطاعت من خلال سياستها التصديرية والتنافسية أن تحقق ما يشبة المعجزة .

٢-دوافع توقيع الولايات المتحدة الأمريكية على إتفاقية الكويز :

إراكاً من الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية مصر والأردن فى منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لها ولإسرائيل باعتبارهما الدولتان العربيتان التى وقعتا إتفاقية سلام مع إسرائيل فقد تم تقديم نظام المناطق الصناعية المؤهلة للمرة الأولى من قبل الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٩٦م وذلك بهدف تقوية ودعم عملية السلام فى المنطقة من خلال تعزيز التجارة بين الأطراف المعنية وتحقيق مزايا اقتصادية لكل من مصر والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة .

٣-دوافع توقيع إسرائيل على إتفاقية الكويز :

بالنسبة إلى إسرائيل فإن الدوافع وراء توقيع اتفاقية الكويز يتجاوز تعزيز التعاون الإقليمى والمنافع الناشئة عن التعاقدات مع الشركات الإسرائيلية ، ولكن أيضاً سوف يتم الاستفادة من العمالة منخفضة التكلفة فى مصر وعدم تجميد رؤوس الأموال الإسرائيلية المستثمرة فى الشركات الموجودة فى المناطق الصناعية المؤهلة .

رابعاً : شروط اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

لكى تعفى منتجات الكويز من الرسوم الجمركية عند تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يشترط فيها أن يحقق المنتج قواعد المنشأ المقررة ، والمقصود بقواعد المنشأ Rules of origin مجموعة الأسس والمعايير التى

تحدد منشأ السلعة التى يتم تبادلها ، وقد شهدت العقود الأخيرة تزايداً واضحاً فى استخدام قواعد المنشأ نتيجة للتوسع السريع فى أقامة التكتلات الاقتصادية والترتيبات التجارية التفضيلية ، ويترتب على كافة التكتلات والتفضيلات التجارية منح تخفيضات أو إعفاءات جمركية بين الدول الأعضاء ، وهو ما يستلزم ضرورة تحديد جنسية السلعة التى يحق لها التمتع بهذه المعاملات التفضيلية ، وفيما يلى تحديد لقواعد المنشأ فى اتفاقية الكويز المصرية:

١- أن تكون تلك السلع منتجة بالكامل فى المناطق الصناعية المؤهلة أو أن تكون هذه السلع المنتجة قد تم إجراء عمليات تصنيعية على مدخلاتها نتج عنها منتج جديد مختلف عن المدخلات ، كل ذلك داخل المصانع المدرجة فى القوائم الخاصة باتفاقية الكويز .

٢- تحقيق الحد الأدنى للقيمة المضافة للمدخلات الإسرائيلية أى أن لا تقل نسبة المكون الإسرائيلى فيها عن ١١.٧% والتى تم تخفيضها إلى ١٠.٥% فى التاسع من أكتوبر عام ٢٠٠٧م .

٣- لا تلتزم المصانع المصرية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لاتفاقية الكويز بالنسبة المحددة الخاصة بالمكون الاسرائيلى فى كل شحنة مصدرة ، لكن يجب أن تستوفى إجمالى صادراتها هذه النسبة خلال ربع عام .

٤- حتى يتم تأهيل المنتج المصنوع من داخل الكويز يجب أن لا تقل إجمالى تكلفة المواد وعمليات التشغيل فى الكويز عن نسبة ٣٥% من القيمة المضافة للمنتج وبشرط أن تتضمن نسبة ال ٣٥% ما يوازى ٢٠% مدخلات من إسرائيل ومصر ونسبة ١٥% تكون مواد من أى من الولايات المتحدة

الامريكية أو إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ومصر ، أما نسبة ال ٦٥% المتبقية يمكن الحصول عليها من أى مكان فى العالم .

٥- أن يتم شحن السلع مباشرة من المناطق الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وجدير بالذكر أنه يتم الإتفاق بين أطراف الاتفاقية على تشكيل لجنة مشتركة تتألف من ثلاثة ممثلين ممثل من مصر مع ممثل من إسرائيل وبحضور الممثل الأمريكى بصفة مراقب تجتمع اللجنة كل ثلاثة شهور ، وتختص اللجنة بالإشراف على تنفيذ اتفاقية الكويز والتحقق من مدى الالتزام بقواعدها وشروطها وإصدار شهادات لإثبات وجود المصنع فى المناطق الصناعية المؤهلة ، وبالتالى فلها حق الاستفادة من مزايا الكويز فى ضوء ما يقدم من معلومات مفصلة عن مكونات المنتج وتكاليف المواد الخام والعمالة ، ويجب أن يقر الممثل الأمريكى إستيفاء شروط الإنتاج والتأهيل باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة المستوردة بالإضافة إلى أن المستورد الأمريكى نفسه يتأكد من أن وارداته السلعية فى إطار الكويز تفى بشروط الإعفاء من الرسوم الجمركية باعتباره من المستفيدين من هذا الاعفاء (وزارة التجارة والصناعة ، ٢٠١٩) .

المبحث الثانى : تقييم أثر المناطق الصناعية المؤهلة على الصناعة والتجارة الدولية

تبدأ عملية التقييم برصد التطورات التى طرأت على الاقتصاد المصرى من أثر الاتفاقية ، وتتبع التوزيع الجغرافى وتحليل البناء الاقتصادى وتأثير الاتفاقية على

الصناعة والتجارة الدولية ، وصولاً إلى عرض المعوقات التى تواجه الاتفاقية و عرض مستقبل التنمية بالمناطق الصناعية المؤهلة .

أولاً : تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

منذ توقيع اتفاقية الكويز سعت الدولة لإدخال مناطق صناعية جديدة كل عام تحت مظلة الكويز سعياً إلى زيادة قاعدة المستفيدين من الإعفاءات الجمركية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية على صادرات المنتجات المصنعة بالمناطق المؤهلة .

جدول (١) تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

خلال الفترة " ٢٠٠٠ – ٢٠١٩ م "

الفترة الزمنية	السنة	عدد المصانع	عدد العمال	قيمة صادرات ال QIZ بالمليون دولار	قيمة الصادرات الكلية للولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار	قيمة صادرات ال QIZ % بالنسبة لإجمالى الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية
قبل اتفاقية الكويز	٢٠٠٠				٤٠٣	٠
	٢٠٠١				٣٤٦	٠
	٢٠٠٢				٣٨٧	٠
	٢٠٠٣				٥٢٧	٠
	٢٠٠٤				٥٨٦	٠
بعد اتفاقية الكويز	٢٠٠٥	٤٧١	١٣١٨٨	٢٨٨	٩٥٦	٣٠.١
	٢٠٠٦	٥٧١	١٥٩٨٨	٦٣٧	٢٣٩٣	٢٦.٦
	٢٠٠٧	٦٨٠	١٩٠٤٠	٦٨٨	٢٣٨٠	٢٨.٩
	٢٠٠٨	٧٠٦	٢١٣١٥	٧٤٤	٢٣٧١	٣١.٤
	٢٠٠٩	٧١٧	٢٢٢٢٧	٧٦٣	٢٠٥٨	٣٧.١
	٢٠١٠	٧٤١	٢٢٩٧١	٨٥٨	٢٢٢٨	٣٨.٥
	٢٠١١	٧٧٤	٢٣٩٩٤	٩٣١	٢٠٥٩	٤٥.٢
	٢٠١٢	٨١٩	٢٥٧٩٨	٨٨٤	٢٩٩٦	٢٩.٥
	٢٠١٣	٨٨٣	٢٧٣٧٣	٨٢٣	٢٤١٨	٣٤
	٢٠١٤	٩١٩	٢٨٤٨٩	٨٢٤	١٢٤٥	٦٦
	٢٠١٥	٩٣٧	٢٩٤١٨	٨٥١	٩٤٥	٩٠.١
	٢٠١٦	٩٥٤	٢٩٥٤٨	٦٧٤	١٢٤٧	٥٤
	٢٠١٧	٩٥٨	٢٩٦٩٨	٧٢٥	١٣٦٦	٥٣.١
	٢٠١٨	٩٩١	٣٢٧٠٢	٨٢٢	١٧١٧	٤٧.٩
	٢٠١٩	١٠٢٢	٣٦٧٨٣	٩٦٥	١٩٦٢	٤٩.٢

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، وحدة الكويز ، إدارة الاتصالات والمعلومات ، ٢٠١٩م

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة

شكل (٢) تطور الصناعة والتجارة الدولية خلال الفترة " ٢٠٠٠ – ٢٠١٩ م "

بتحليل بيانات جدول (١) وشكل (٢) يتبين إرتفاع عدد المصانع التابعة لاتفاقية الكويز من ٤٧١ مصنع يعمل بها ١٣١٨٨ عامل عام ٢٠٠٥ م إلى ١٠٢٢ مصنع يعمل بها ٣٦٧٨٣ عامل عام ٢٠١٩م ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم أسواق تصريف المنتجات المصرية حيث تعتبر الشريك التجارى الثانى بعد الاتحاد الأوربى فإجمالى الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ ٥٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤م إى قبل توقيع الاتفاقية ووصلت إلى ٢ مليار و ٣٩٣ مليون دولار عام ٢٠٠٦ أى بعد توقيع الاتفاقية بعام واحد فقط بمعدل نمو قدره ٣٠٨.٣% .

وترتب على ارتفاع عدد المصانع والعمالة بالمناطق المؤهلة ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل نمو ٢٣٥.١% خلال الفترة ذاتها حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية من المناطق الصناعية الؤهلة إلى السوق الأمريكى ٢٨٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥م وارتفعت إلى ٩٦٥ مليون دولار عام ٢٠١٩م .

ولكن نلاحظ أيضاً من خلال بيانات الجدول والشكل السابقين استمرار ارتفاع قيمة صادرات المناطق المؤهلة منذ عام ٢٠٠٥م حتى عام ٢٠١١م ولكن تعرضت قيمة الصادرات للإنخفاض عام ٢٠١٢م وكان ذلك إثر قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وتبعاتها والتى أثرت على مناخ الاستثمار من تخوف المستثمرين من استكمال نشاطاتهم فى المجال الصناعى بمصر فقد شهدت هذه الفترة أحداثاً كثيرة أثرت بشكل مباشر على تراجع الاستثمارات بالنشاط الصناعى فى مدة قصيرة نسبياً من الزمن ، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى منذ عام ٢٠١٤م حتى الأن .

كما نلاحظ تذبذب نسبة مشاركة صادرات الكويز بالنسبة لإجمالى الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية ما بين ٣٠.١% عام ٢٠٠٥م أى فى العام الأول لتنفيذ اتفاقية الكويز وظلت هذه النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى أعلى نسبة من المشاركة عام ٢٠١٥م وكانت ٩٠.١% ويرجع ذلك إلى إنخفاض قيمة الصادرات الكلية من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا العام – امتدت مرحلة انخفاض الصادرات المصرية الكلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩م – ثم عاودت الانخفاض إلى أن وصلت إلى ٤٩.٢% .

وترتبط مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية منذ السبعينيات من القرن الماضى وحتى وقتنا الحالى ، ومن أهم ملامح هذه العلاقات توقيع اتفاق النفاذ للأسواق الخاصة بالملابس والمنسوجات عام ١٩٧٣م ، واتفاقية منع الازدواج الضريبى عام ١٩٨٠م ، واتفاقية الاستثمارات الثنائية عام ١٩٨٦م ، والمشاركة المصرية الأمريكية للنمو الاقتصادى والتنمية فى سبتمبر ١٩٩٤م ، وتم أيضاً إنشاء مجلس الأعمال المصرى الأمريكى منذ عام ١٩٩٥م ، وتم توقيع الاتفاقية الاطارية للتجارة والاستثمار TIFA بين البلدين عام ١٩٩٩م وفى نفس العام تم توقيع إتفاقية للتعاون فى مجال تكنولوجيا الطاقة (عيسى ، ٢٠١٣ ، ٢٦٤) .

وقد توجت هذه العلاقات عام ٢٠٠٤م بتوقيع بروتوكول الكويز ، ففى عام ١٩٩٦م قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مفهوم المناطق الصناعية المؤهلة بهدف تعزيز السلام فى منطقة الشرق الأوسط من خلال الشراكات الاقتصادية الإقليمية والتى يستفيد منها كل من الدول العربية وإسرائيل ، ولهذا

الغرض قامت الولايات المتحدة الأمريكية فى ديسمبر ١٩٩٦م بإصدار قرار رقم ٦٩٥٥ الخاص بالسماح للمنتجات الصناعية المنشأة فى مصر والتى تم تصنيعها بالتعاون مع إسرائيل بالنفاذ إلى الولايات المتحدة الأمريكية متمتعة بالإعفاء من الجمارك وذلك طبقاً لقواعد المنشأ الدولية .

وفى عام ١٩٩٩م أصبحت الأردن أول دولة فى المنطقة توقع بروتوكول الكويز وتتمتع منذ ذلك الحين بتبعات اقتصادية إيجابية كبيرة ، أما مصر فقد أرجأت الانضمام إليها ودخلت فى مفاوضات مع الحكومة الأمريكية وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها فى أن تنضم مصر إلى اتفاقية الكويز قبل أن تبدأ مفاوضات إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، وأدركت مصر التهديد الموجه إلى التنافسية الدولية الخاصة بها فى مجال صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة نظراً لإلغاء منظمة التجارة العالمية للحصص الكمية على المنسوجات لذلك قررت الحكومة المصرية ضرورة التفاوض بشأن البروتوكول فى محاولة منها لحماية الصناعة ولتهدئة قلق صناع قطاع المنسوجات وموظفيه وفى الوقت نفسه تستفيد صناعات أخرى أيضاً.

وفى الرابع عشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٤م وقعت الحكومة المصرية بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (خاصة أن مع اقتراب عام ٢٠٠٥م اضحى نظام الحصص وشيك الانتهاء هذ النظام الذى كان يضمن للصادرات المصرية الدخول إلى الأسواق العالمية وخاصة السوق الأمريكى الذى يعد أكبر الأسواق للملابس الجاهزة المصرية حيث يستوعب ما يقارب من ٤٠% من إجمالى الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس أضف إلى ذلك أن انتهاء العمل بنظام الحصص يسمح

بدخول الصين والدول الاسيوية الأخرى إلى السوق الأمريكى من باب واسع ومنافستها للإنتاج المصرى كل هذه الأسباب جعلت الحكومة المصرية مستعدة ومهيئة للتوقيع على اتفاقية الكويز) ، ودخل البروتوكول حيز التنفيذ فى فبراير ٢٠٠٥م كحجر زاوية الانطلاق للعلاقات التجارية المصرية الإسرائيلية من جهه والحفاظ على السوق الأمريكية لتسويق بعض السلع والخدمات المصرية من جهه أخرى .

ونلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق تأثير اتفاقية الكويز على كل من الصناعة والتجارة الخارجية ، حيث بدء العمل بها فى فبراير ٢٠٠٥م بدأت المناطق الصناعية المؤهلة فى سبعة مواقع صناعية محددة فى مصر بواقع ٤٧١ مصنعاً يعمل بها ١٣١٨٨ عامل وبلغت قيمة صادرات المناطق الصناعية المؤهلة ٢٨٨ مليون دولار فى نفس العام ، هذا وتحديد المناطق فى مصر طبقاً لشروط الاتفاقية لا يعنى تحديدها على نحو مطلق بل لا يوجد ما يمنع من إمكانية إضافة مناطق أخرى فى المستقبل ، ولذلك تم الاتفاق على إنشاء عدة مناطق وذلك رغبة من أصحاب المصانع فى المناطق الجديدة من الاستفادة من مميزات الكويز مما نتج عنه توسعاً سريعا فى المناطق الصناعية المؤهلة لتشمل أكثر من ٦٠ منطقة محددة حالياً بحوالى ١٠٢٢ مصنعاً يعمل بها ٣٦٧٨٣ عامل ، ومن المتوقع أن يتزايد عدد المصدرين المصريين تحت نظام المناطق الصناعية المؤهلة تدريجياً حيث أن الاستثمارات الجديدة فى قطاع الصناعة أدت إلى زيادة إجمالية فى القدرة الإنتاجية .

ثانياً : التوزيع الجغرافى للمناطق الصناعية المؤهلة

تنص المادة الأولى من اتفاقية الكويز والتى تحدد الحدود الجغرافية للمناطق الصناعية المؤهلة على أنه " يحدد الطرفان هنا – الجانب المصرى والإسرائيلى – المناطق التالية التابعة لدولتيهما كمناطق محددة يمكن للسلع أن تدخلها لأغراض التصدير دون سداد ضرائب أو رسوم بغض النظر عن دولة منشأ تلك البضاعة "

وهذه المناطق يتم تحديدها على وجه يسمح للسلع أن تدخلها ليس بقصد الإستهلاك المحلى ولكن لأغراض التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون سداد أى ضرائب جمركية عليها ولا يلتفت هنا إلى دولة منشأ تلك البضاعة ، بمعنى أخر أن هذه البضائع قد تأتى من دولة أخرى وتدخل إلى المنطقة المحددة فى مصر ثم يعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تتمتع بالإعفاء الجمركى بالرغم من أن دولة منشأ تلك البضاعة ليست الدولة المصرية .

ويعتبر تطبيق بروتوكول الكويز أمراً اختيارياً وليس إجبارياً لكافة المصانع الموجودة فى المناطق المتفق عليها بمعنى أن أمام هذه المصانع حرية الاختيار بين التصدير فى إطار الكويز أو خارج هذا الإطار ولا يوجد تاريخ معين لانتهاء الكويز وإنما هى مرحلة انتقالية لحين توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة ، إذن هذه المناطقتحدد سلفاً وتخصص للإنتاج الذى يصدر إلى الأسواق الأمريكية بدون رسوم أو جمارك وبدون حصص أو كميات قصوى محددة ، أذن بالنسبة لمصر فهى مناطق صناعية تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافى وتوافق عليها الحكومة الأمريكية ، ويتم تحديد هذه المناطق وفقا لمعايير محددة هى :

الطاقة التصديرية الفعلية من المنطقة الصناعية إلى السوق الأمريكية وإمتلاك الإمكانات والقدرات لتنمية الصادرات للسوق الأمريكية .

ويسعى هذا الجزء من البحث إلى استخدام التحليل الكمى لقياس التباين المكانى للمناطق لكويز باعتبار أن الأسلوب الكمى أدق من التعبير الوصفى معتمده فى ذلك على عدد كبير من المتغيرات الكمية .

١-قوة وأهمية الصناعة بالمناطق الصناعية المؤهلة

فى هذا الجزء محاولة لعرض التوزيع الجغرافى للمصانع التابعة لاتفاقية الكويز على خريطة المحافظات المصرية ، وتحديد مراكزها الرئيسية من خلال قياس التركز والانتشار الجغرافى للصناعة ، والتعرف على أكثر المحافظات أهمية من حيث قوة المناطق الصناعية المؤهلة .

جدول (٢) التوزيع الجغرافى للمناطق الصناعية المؤهلة على المحافظات المصرية

المنطقة	عدد المصانع	عدد العمال	قيمة الصادرات بالمليون دولار
الإسكندرية	٢٥١	١٠٥٣٤	٢٨٧
الشرقية	١٩٠	٧٥٥٢	١٧٨
المنوفية	٢٥	١١٢١	١٧
الدقهلية	٨	٢١٢	٤
القليوبية	١٤٨	٥٠٤٨	١٤٥
الغربية	٣٩	١٩٦٤	٢١
بورسعيد	٨٦	٢٢٧٨	٩٢
الإسماعيلية	٣٧	١١٠١	٣٣
السويس	١٧	٤٥٤	١١
الجيزة	١٠٨	٣١٥٧	١٠٦
القاهرة	٧٦	٢١٩٢	٥٣

بنى سويف	١٨	٥٤٠	٩
المنيا	١٦	٥١٢	٨
دمياط	٣	١١٨	١
الإجمالى	١٠٢٢	٣٦٧٨٣	٩٦٥

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، وحدة الكويز ، ٢٠١٩م

ويتضح من الجدول (٢) أن المناطق الصناعية المؤهلة تتوزع على ١٤ محافظة ويبلغ دليل انتشارها * (٥١.٨) ومعنى ذلك أن مناطق الكويز تميل إلى الانتشار الجغرافى ولكن بنسب متفاوتة فهناك محافظات تزداد أهميتها النسبية من خلال استحواذها على نسبة كبيرة من المتغيرات مثل : عدد المصانع ، وعدد العمال ، وقيمة الصادرات وهناك محافظات أخرى يقل نصيبها من هذه المتغيرات ، ولحساب قوة أو أهمية الصناعة فى المكان سيتم الاعتماد على مؤشر يضم كل المتغيرات مجتمعة والتى تتوفر عنها بيانات فى صورة معادلة الأهمية النسبية (الديب ، ١٩٩٩ ،٢٤٠).

جدول (٣) : التوزيع الجغرافى لقوة الصناعة بمناطق الكويز

المتغيرات / المنطقة	قوة المصانع	قوة العمال	قوة الصادرات	المجموع	متوسط القوة
الإسكندرية	٣٤٣.٨	٤٠١	٤١٦.٤	١١٦١.٢	٣٨٧.١
الشرقية	٢٦٠.٣	٢٨٧.٤	٢٥٨.٢	٨٠٥.٩	٢٦٨.٦
المنوفية	٣٤.٢	٤٢.٧	٢٤.٧	١٠١.٦	٣٣.٩
الدقهلية	١١	٨.١	٥.٨	٢٤.٩	٨.٣
القليوبية	٢٠٢.٧	١٩٢.١	٢١٠.٤	٦٠٥.٢	٢٠١.٧

* دليل الانتشار = عددالمحافظات التى يوجد بها مناطق صناعية مؤهلة ÷ عدد محافظات الجمهورية * ١٠٠

(تتراوح قيم الدليل بين صفر ، ١٠٠ وانخفاض الدليل معناه الميل للتركز الجغرافى وكبر الدليل يدل على الميل للانتشار الجغرافى)

الغربية	٥٣.٤	٧٤.٧	٣٠.٥	١٥٨.٦	٥٢.٩
بورسعيد	١١٧.٨	٨٦.٧	١٣٣.٥	٣٣٨	١١٢.٧
الإسماعيلية	٥٠.٧	٤٢	٤٧.٩	١٤٠.٦	٤٦.٩
السويس	٢٣.٣	١٧.٣	١٦	٥٦.٦	١٨.٩
الجيزة	١٤٨	١٢٠.١	١٥٣.٨	٤٢١.٩	١٤٠.٦
القاهرة	١٠٤.١	٨٣.٤	٧٦.٩	٢٦٤.٤	٨٨.١
بنى سويف	٢٤.٦	٢٠.٥	١٣	٥٨.١	١٩.٤
المنيا	٢٢	١٩.٥	١١.٦	٥٣.١	١٧.٧
دمياط	٤.١	٤.٥	١.٤	١٠	٣.٣

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التجارة والصناعة ، وحدة الكويز ، إدارة الاتصالات والمعلومات ، ٢٠١٩م

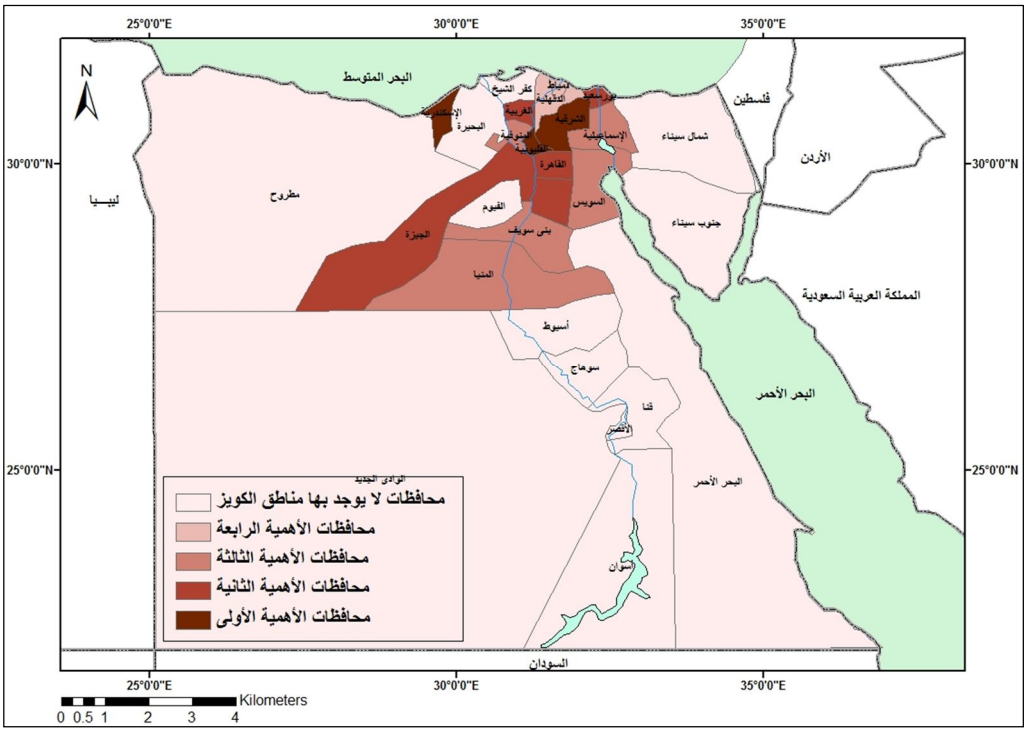

المصدر : الخريطة من إعداد الباحثة

شكل (٣) التوزيع الجغرافى لقوة الصناعة بمناطق الكويز

تضم المناطق الصناعية المؤهلة ١٠٢٢ مصنعاً وتستوعب ٣٦٧٨٣ عاملاً وتبلغ قيمة صادراتها ٩٦٥ مليون دولار ، وهذا يمثل ٢.٢ % ، ٣.٦% ، ٣.٥ % من جملة المصانع والعمال وقيمة الصادرات بالدولة طبقاً لبيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية عام ٢٠١٩م .

وبتحليل بيانات الجدول (٣) والشكل (٣) يمكن تقسيم المحافظات التى تتوطن بها المناطق الصناعية المؤهلة حسب أهمية أو قوة النشاط الصناعى وتجارتها الخارجية إلى أربع مجموعات اعتماداً على نتيجة حساب مؤشر قوة الصناعات بالمناطق الصناعية المؤهلة ، وكلما زاد معامل قوة الصناعة دل ذلك على توافر مقومات الإنتاج الصناعى والعكس صحيح على النحو التالى :

أ- محافظات الأهمية الأولى (+ ٢٠٠)

تضم هذه المجموعة ثلاث محافظات هى الإسكندرية والشرقية والقليوبية ، وتستحوذ على أكثر من نصف عدد المصانع ٥٧.٦% ، وأكثر من ثلثى عمالتها ٦٢.٨% ، وأكثر من ثلثى قيمة صادراتها ٦٣.١% ،وبناءاً على ما سبق يمكن القول أن المحافظات الثلاثة هى أقطاب الكويز فى مصر .

حققت محافظة الإسكندرية المركز الأول من حيث قوة الكويز بها فقد بلغ نصيبها ٢٤.٦% من جملة المصانع و٢٨.٦% من الأيدى العاملة و ٢٩.٧% من قيمة الصادرات ، ويشير ارتفاع كل من عدد المصانع والأيدى العاملة وقيمة الصادرات إلى قوة مناطق الكويز بمحافظة الاسكندرية .

وكما ورد بالملحق (١) من أهم مناطق الكويز بمحافظة الإسكندرية والتى استحوذت على أكبر عدد من المصانع بالمحافظة المناطق الصناعية فى المنطقة الحرة العامة بالعامرية وبرج العرب الجديدة وبرج العرب وسموحة ومحرم

بك أما بقية المناطق فتستحوذ على أقل من عشرة مصانع فى المنطقة الواحدة ، ويرجع نجاح محافظة الإسكندرية فى الاستحواذ على النسب الأعلى من المصانع والعمال وقيم الصادرات إلى موقعها الجغرافى الذى جعلها ميناءاً لاستقبال المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات وتصدير منتجات للدول الأخرى ، كما يعد ارتباطها بطرق النقل لبقية أنحاء الجمهورية بجانب حجمها السكانى وبنيتها التحتية من عوامل الجذب الصناعى بها .

تبوأت محافظة الشرقية المركز الثانى من حيث قوة الصناعة إذ يوجد بها ١٨.٦% من عدد المصانع كما أسهمت بنحو ٢٠.٥% من جملة الأيدى العاملة فى حين ضمت ١٨.٤% من قيمة الصادرات ويعود ذلك إلى وقوع مدينة العاشر من رمضان بالمحافظة والتى استحوذت على جميع مصانع الكويز والتى تعد قلعة الصناعة المصرية ، وجاءت محافظة القليوبية فى المركز الثالث من حيث قوة مناطق الكويز حيث تستحوذ على ١٤.٥% ، ١٣.٧% ، ١٥% من مصانعها وعمالتها وقيمة صادراتها وتضم محافظة القليوبية أربع مناطق صناعية مؤهلة هى كما ورد بالملحق (١) شبرا الخيمة والعبور وقليوب وسنديون ولكن تعد شبرا الخيمة هى الأهم لاستحواذها على أكثر من نصف عدد مصانع الكويز بالمحافظة .

ولذلك يعد من أهم أسباب قوة الصناعة بالمحافظات الثلاثة أنها محافظات ذات تاريخ صناعى قديم نظراً لكثافة السكان بها وبالتالى فهى تضمن توفر العمالة اللازمة للنشاط الصناعى وتوفر السوق لتصريف منتجاتها ، كما يعد إنشاء المدن الجديدة بها والتى نجحت فى جذب الاستثمارات الصناعية فى كل

من مدن برج العرب الجديدة والعاشر من رمضان والعبور السبب الثانى فى قوة الصناعة بها.

ب- محافظات الأهمية الثانية (١٩٩ – ٥٠)

تضم هذه الفئة أربع محافظات هى الجيزة وبورسعيد والقاهرة والغربية وتضم هذه المحافظات ٣٠.٢% ، ٢٦.١% ، ٢٨.٢% من مصانع الكويز والعاملين بها وقيمة صادراتها على الترتيب .

تتصدر محافظة الجيزة محافظات هذه الفئة من حيث قوة الكويز بها كما تحتل المركز الرابع على مستوى الجمهورية وذلك لاستيعابها ١٠.٦% من المصانع كما اشتملت على ٨.٦% و ١١% من إجمالى العاملين ومن قيمة الصادرات على الترتيب ، وتعد بذلك محافظة الجيزة على رأس محافظات الوجه القبلى من حيث قوة مناطق الكويز ويرجع ذلك إلى أنها تعد أمتداداً حضرياً لمحافظة القاهرة وتتمتع بالعديد من الخدمات التى تتمتع بها محافظة القاهرة فضلاً عن ارتباطها بوسائل وطرق نقل ومواصلات بجميع انحاء الجمهورية وتركزت المصانع التابعة للكويز بها فى مدينة السادس من أكتوبر والتى استحوذت وحدها على ٦٣مصنعاً تابعاً لاتفاقية الكويز .

احتلت محافظات بورسعيد والقاهرة والغربية المراكز من الخامس إلى السابع على الترتيب وتعد لمنطقة الأقوى صناعياً ببورسعيد هى المنطقة الحرة العامة بها ٦٥مصنعاً تابعاً للكويز وهنا يظهر تأثير ميناء بورسعيد فى ازدهار النشاط الصناعى بها وخاصة صناعة الملابس الجاهزة والأحذية وتعد مدينة نصر الأقوى صناعياً بمحافظة القاهرة وبها ٥٠مصنعاً تابعاً للكويز والمحلة الكبرى

بالغربية والتى تعد من أقدم المدن الصناعية فى مصر والتى أشتهرت بصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وبها ٣٤مصنعاً تابعاً للكويز .

ج-محافظات الأهمية الثالثة (٤٩ - ١٠)

تضم هذه الفئة محافظات الاسماعيلية والمنوفية وبنى سويف والسويس والمنيا ، ويمكن القول أن محافظات الأهمية الثالثة استقطبت أكبر عدد من المحافظات كما تتوزع ما بين اقليم قناة السويس والصعيد والدلتا وعلى الرغم من ذلك إلا أنها استحوذت على ١١.١ % ، ١٠.١ % ، ٨.١ % فقط من جملة المصانع والعمال وقيمة الصادرات على الترتيب من جملة مناطق الكويز .

د- محافظات الأهمية الرابعة (- ١٠)

تضم هذه الفئة أقل عدد من المحافظات وهى الدقهلية ودمياط وتمثل كلاً من المصانع والعمال وقيمة الصادرات نسبة منخفضة ولذلك فهى تعد فى مكانه متأخرة من حيث قوة مصانع الكويز بها فتشكل ١.١% ، ٠.٩% ، ٠.٥% من المصانع والعمال وقيمة الصادرات على الترتيب .

وفيما يلى يمكن تصنيف لمحافظات مصر حسب قوة مناطق الكويز بها إلى مجموعات

- محافظات ذات قوة صناعية كبيرة (معامل قوتها الصناعية ما بين ٣٠٠ إلى ٤٩٩) ويمثلها محافظة الإسكندرية فقط .
- محافظات ذات قوة صناعية متوسطة (معامل قوتها الصناعية ما بين ٢٠٠إلى ٢٩٩) ويمثلها محافظات الشرقية والقليوبية .
- محافظات ذات قوة صناعية محدودة (معامل قوتها الصناعية ما بين ١٠٠ إلى ١٩٩) ويمثلها محافظات الجيزة وبورسعيد .

- محافظات ذات قوة صناعيةمحدودة جداً (معامل قوتها الصناعية أقل من ١٠٠) ويمثلها محافظات القاهرة والغربية الاسماعيلية والمنوفية وبنى سويف والسويس والمنيا والدقهلية ودمياط .

٢-حجم الصناعة فى المناطق الصناعية المؤهلة

يطلق على معامل حجم الصناعة اسم الكم الصناعى (*) ، ويهدف هذا المعامل إلى إبراز كمية الصناعة وأهميتها فى منطقة ما وذلك حتى يمكن مقارنتها بالمناطق الأخرى فضلاً عن الوقوف على مدلولات هذه الصناعة وتحديد خصائصها ، إلى جانب تحديد المناطق الأكثر تركزاً والمناطق الأقل انتشاراً (سيف ، ١٩٨٥ ، ٣١١).

ويبدو من تحليل بيانات الجدول (٤) أن مناطق الكويز تتوزع على تسع فئات من فئات الكم الصناعى والتى يصل عددها إلى عشر فئات كما أشار إليها جون

(*) لقياس حجم الصناعة نحدد جملة كل من عدد المصانع وعدد العمال وقيمة الصادرات على مستوى كل منطقة على حده ثم على مستوى الدولة ككل ، ثم نقسم جملة كل من المتغيرات السابقة على عدد المناطق لنحصل على متوسط لكل هذه لمتغيرات على مستوى الدولة ، ليكون ذلك المتوسط (رقماً قياسياً) تقاس على أساسه قيمة كل من المتغيرات الثلاثة السابقة فى المناطق الصناعية .

بعد الحصول على الأرقام القياسية لعناصر القياس الثلاثة – عدد المصانع و عدد العمال و قيمة الصادرات – على مستوى الدولة ككل نأخذ فى تطبيق المعادلات الثلاثة التالية على كل منطقة على حده .

عدد المصانع فى المنطقة / الرقم القياسى لعدد المصانع فى الدولة * ١٠٠

عدد العمال فى المنطقة / الرقم القياسى لعدد العمال فى الدولة * ١٠٠

قيمة الصادرات فى المنطقة / الرقم القياسى لقيمة الصادرات فى الدولة * ١٠٠

ثم نحدد أمام كل منطقة نتيجة تطبيق المعادلات الثلاثة ثم نجمع حاصل تطبيق هذه المعادلات ونقسمه على ٣ فيكون الناتج هو (الكم الصناعى) .

ثمبسون (الزوكة ، رمضان ، ٢٠٠١ ، ٣٠٢) ، وتبدأ هذه الفئات من الفئة الثانية نظراً لعدم وقوع أى من المناطق فى الفئة الأولى .

جدول (٤) : التوزيع الجغرافى لمعامل الكم الصناعى بمناطق الكويز

م	المناطق الصناعية المؤهلة	% من متوسط المصانع (س)	% من متوسط العمال (ص)	% من متوسط قيمة الصادرات (ع)	الكم الصناعى (س+ص+ع / ٣)	الفئة
١	برج العرب (قسم برج العرب)	١٠٧.٨	١١٦.١	٢٣٤.٢	١٥٢.٧	الخامسة
٢	برج العرب الجديدة	٢١٥.٥	٣.٤	٣٢٢.٨	١٨٠.٣	الخامسة
٣	حى سموحة (باب شرق)	١٢٥.٧	٨١.٣	١٠٠	١٠٢.٣	الخامسة
٤	محرم بك (قسم محرم بك)	٧٧.٨	٦٣.٨	٧٣.٤	٧١.٦	السادسة
٥	ط الصحراوي الاسكندرية مطروح	٣٥.٩	١٩.٦	١٩.٥	٢٥	السابعة
٦	النزهة (قسم سيدى جابر)	٤١.٩	٢٧	٣١	٣٣.٣	السابعة
٧	المنشية (قسم المنشية)	٣٥.٩	١٧.٤	٢٥.٣	٢٦.٢	السابعة
٨	السيوف بحرى (قسم أول المنتزه)	٦	٤.٨	٣.٢	٤.٦	العاشرة
٩	سيدى بشر (قسم أول المنتزه)	٦	٥	١.٩	٤.٣	العاشرة
١٠	ميامى (قسم أول المنتزه)	١٢	٦.٨	٥.٧	٨.٢	التاسعة
١١	المحمودية (قسم أول المنتزه)	٦	٣	١.٩	٣.٦	العاشرة
١٢	المندرة (قسم ثان المنتزه)	٤١.٩	٢١.٧	١٩	٢٧.٥	السابعة
١٣	العصافرة (قسم ثان المنتزه)	١٢	١٠.١	٢.٤	٨.٢	التاسعة
١٤	باقوس (قسم أول الرمل)	١٢	٩.٦	٦.٣	٩.٣	التاسعة
١٥	العطارين (قسم العطارين)	١٨	٢٠.١	١١.٤	١٦.٥	الثامنة
١٦	العجمى (قسم الدخيلة)	٣٠	٢٤	٢٠.٢	٢٤.٧	السابعة
١٧	شارع الشوربجى (قسم الجمرك)	٦	٤.١	٢.٥	٤.٢	العاشرة
١٨	سيدى جابر (قسم سيدى جابر)	٢٤	٢٦.٧	١٩	٢٣.٢	الثامنة
١٩	المنطقة الحرة العامة (العامرية)	٥٧٤.٨	٨٧٥.٦	٨١٦.٥	٧٥٥.٦	الثالثة
٢٠	مرغم (قسم أول العامرية)	١١٣.٧	٧١.٦	٩٣.٧	٩٣	السادسة
٢١	مدينة نصر	٢٩٩.٤	٢٥٧	٢١٥.٢	٢٥٧.٢	الرابعة
٢٢	١٥ مايو	٧٧.٨	٧٧.٦	٥٠.٦	٢٠٦	الرابعة

٢٣	بدر	٣٦	٦٤٦.٧	٤٤.٣	٢٤٢	الرابعة
٢٤	جسر السويس	٤٢	٣٩٥.٢	٢٥.٣	١٥٤.٢	الخامسة
٢٥	المنطقة الصناعية بإمبابة	١٠١.٨	٩١	٦٤.٥	٢٥٧.٣	الرابعة
٢٦	العمرانية	٤٨	٤٣.١	٢٥.٣	٣٨.٨	السابعة
٢٧	شبرا منت (أبو النمرس)	٦٥.٨	١٨.١	٣١.٦	٣٨.٥	السابعة
٢٨	المنطقة الصناعية بابو رواش	٦	٢.٣	٣.٢	٣.٨	العاشرة
٢٩	البدرشين	١٢	٤.٤	٥.٧	٧.٤	التاسعة
٣٠	المهندسين	٦	٣.٦	٣.٨	٤.٥	العاشرة
٣١	٦ أكتوبر	٣٧٧.٢	٣٥٠.٧	٥١٥.٨	٤١٤.٣	الثالثة
٣٢	كفر حكيم (كرداسة)	٦	١.٨	١.٩	٣.٢	العاشرة
٣٣	الهرم	٢٤	٨.٣	١٩	١٧.١	الثامنة
٣٤	العاشر من رمضان	١١٣٧.٧	١٢٥٢.٤	١١٢٦.٥	١١٧٢.٢	الثانية
٣٥	المنطقة الصناعية بقويسنا	٦	٥.٣	٤.٤	٥.٢	العاشرة
٣٦	مدينة السادات	١٠١.٨	١٧٠.٣	٧٥.٩	١١٦	الخامسة
٣٧	المنطقة الصناعية بشبين الكوم	٤٢	١٠.٣	٢٧.٢	٢٦.٥	السابعة
٣٨	سندوب	١٢	٤.٣	٣.٨	٦.٧	التاسعة
٣٩	المنصورة	٣٠	٢٧	١٨.٩	٢٥.٣	السابعة
٤٠	سنديون	٦	٣.٨	٢.٥	٤.١	العاشرة
٤١	شبرا الخيمة	٥٦٨.٨	٦٠١.٢	٤٤٦.٨	٥٣٩	الثالثة
٤٢	العبور	١٩١.٦	١٦٨.٣	٣٠٠	٢٢٠	الرابعة
٤٣	قليوب	١٢٥.٧	٦٧.٦	١٧٠.٨	١٢١.٤	الخامسة
٤٤	زفتى	٦	٢.٣	١.٩	٣.٤	العاشرة
٤٥	المحلة الكبرى	٢٠٣.٦	٣١٨.٩	٨٢.٣	٢٠١.٦	الرابعة
٤٦	طنطا	٢٤	٤.٥	٤٨.٧	٢٥.٧	السابعة
٤٧	المنطقة الحرة العامة بدمياط	٦	٩.٦	٢.٥	٦	التاسعة
٤٨	المنطقة الصناعية برأس البر	١٢	١٠	٣.٨	٨.٦	التاسعة
٤٩	المنطقة الصناعية بشمال بورسعيد	٦	٣.٦	٢.٥	٤	العاشرة
٥٠	المنطقة الحرة العامة ببورسعيد	٤١٩.٢	٣٠٧.٨	٥٣١.٦	٤١٩.٥	الثالثة

٥١	المنطقة الصناعية بجنوب بورسعيد	٨٩.٨	٦٦.٣	٤٨.١	٦٨.١	السادسة
٥٢	الإسماعيلية المنطقة الحرة العامة	١٧٣.٦	١٧١.٣	١٤٥.٦	١٦٣.٥	الخامسة
٥٣	المنطقة الصناعية الاولى	٤٧.٩	١١.٣	٦٣.٣	٤٠.٨	السابعة
٥٤	مدينة الايمان	١٢	٦.٨	٥.٧	٨.١	التاسعة
٥٥	المنطقة الاقتصادية	٨٩.٨	٦٨.٥	٦٤	٧٤.١	السادسة
٥٦	قرية بياض العرب	٨٣.٨	٧٤.٨	٤٠.٥	٦٦.٣	السادسة
٥٧	قرية الرياض	١٢	٤.١	٦.٣	٧.٤	التاسعة
٥٨	بنى سويف الجديدة	١٢	١٠.٦	١٠.١	١٠.٩	التاسعة
٥٩	المنطقة الصناعية بالمطاهرة	٤٧.٩	٤٧.٤	١٩	٣٨.١	السابعة
٦٠	المنطقة الصناعية بسمالوط	١٢٣	٦.٣	٦.٣	٤٥.٢	السابعة
٦١	المنطقة الصناعية بمدينة المنيا	٣٦.٣	٣١.٢	٢٥.٣	٣١	السابعة
	المجموع الفعلى	١٠٢٢	٣٦٧٨٣	٩٦٥		
	المتوسط القياسى	١٦.٧	٦٠٣	١٥.٨		

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التجارة والصناعة ، وحدة الكويز ، ٢٠١٩م

ويمكن تقسيم المناطق الصناعية المؤهلة من حيث الكم الصناعى إلى ثلاث أقسام هى:

أ- مناطق الكم الصناعى المرتفع (العاشر من رمضان ، المنطقة الحرة العامة بالعامرية ، المنطقة الصناعية بشبرا الخيمة ، المنطقة الحرة العامة ببورسعيد ، المنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر ، المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر ، والمنطقة الصناعية بمدينة ١٥مايو ، المنطقة الصناعية بمدينة بدر ، المنطقة الصناعية فى إمبابه ، المنطقة الصناعية بمدينة العبور ، المحلة الكبرى)

وبدت المناطق الصناعية بمدينة العاشر من رمضان تتصدر المناطق الصناعية المؤهلة وتتفوق فى كمها الصناعى على باقى المناطق ، ويعمل بها ١٩٠ مصنعاً تابعاً لإتفاقية الكويز ووفرت ٧٥٥٢ فرصة عمل وبلغت قيمة صادرات هذه المصانع للولايات المتحدة الأمريكية ١٧٨ مليون دولار ، ويرجع

ذلك إلى موقعها الجغرافى المتميز حيث تقع المدينة على طريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوى عند الكيلو ٥٤ ، ويتميز موقعها بأنه ملتقى منطقة قناة السويس ومحافظات الوجه البحرى ومدينة القاهرة ، كما أن للمدينة شبكة جيدة من الطرق البرية حيث يربطها بأقاليم شرق ووسط الدلتا والقناة وسيناء شبكة من الطرق السريعة ، وتقع المدينة على ضلع مثلث تمثل القاهرة والإسماعيلية وبلبيس رؤوسه الثلاثة ، ويمثل الخط الوهمى الرابط بين بلبيس ومدينة العاشر من رمضان الخط العمودى على الضلع الذى يصل بين القاهرة والإسماعيلية ، كما تقع المدينة على مقربة من الموانى والمطارات فهى تبعد عن مطار القاهرة الدولى بحوالى ٤٥ كم ، وعن ميناء بورسعيد بحوالى ١٤٠ كم ، وعن ميناء السويس بحوالى ٩٠ كم ، وعن ميناء العين السخنة بحوالى ١٣٥كم .

بالإضافة إلى وفرة الأيدى العاملة ووفرة الخدمات وشبكات البنية الأساسية كما أنها تعد من أقدم المدن الصناعية وأكبرها على الإطلاق حيث انشئت عام ١٩٧٨م ، مما أدى إلى تدفق الاستثمارات إليها للاستفادة من التسهيلات المالية والخدمية ، وقد ساعدها موقعها الجغرافى المتميزة فضلاً عن الحوافز الصناعية التى توفرها اتفاقية الكويز لجذب المنشآت الصناعية الكبيرة والمقامة بالمناطق الصناعية بالدخول للعمل تحت مظلة الكويز .

ويأتى بعدها فى الترتيب من حيث الكم الصناعى مناطق الفئة الثالثة وعددها أربع مناطق هى المنطقة الحرة العامة بالعامرية والمنطقة الصناعية بشبرا الخيمة والمنطقة الحرة العامة ببورسعيد والمنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر .

ونجحت المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية فى الاستحواذ على ٩٦ مصنعاً يعمل تحت مظلة الكويز ووفرت فرص عمل لـ ٥٢٨٠ عاملاً وتبلغ قيمة

صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ١٢٩ مليون دولار ، ويرجع ذلك إلى أنها من أكبر وأعرق المناطق الحرة العامة المصرية حيث أقامتها الدولة منذ عام ١٩٧٣م بالعامرية وتقع على طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى وتبعد مسافة ٢٠ كم فقط عن ميناء الإسكندرية البحرى ومطار النزهة الدولى وعلى بعد ٧ كم من ميناء الدخيلة البحرى و ٢٠ كم من مطار برج العرب الدولى على مساحة ٥.٧ مليون م٢ ، ووقوعها على أول طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى يجعلها ملتقى لشبكة من الطرق تربطها بالطريق الساحلى الدولى.

وهى منطقة مزودة بالمرافق ومقومات البنية التحتية لتوفير مختلف الخدمات التى تلبى احتياجات كافة المشروعات لمزاوله نشاطها من طرق داخلية ومياه وصرف صحى وكهرباء واتصالات ومحطات لمعالجة الصرف الصناعى وتقدم العديد من خدمات الشحن والتفريغ والملاحة والنقل ، وتتوفر بها وحدة جمركية متكاملة لتقديم كافة خدمات والإجراءات اللازمة للتخليص الجمركى ومكتب للعمل والتأمينات الاجتماعية ووحدة لشرطة أمن الموانىء لتأمين المشروعات والبضائع داخل المنطقة ونقطة إطفاء مجهزة لمكافحة أخطار الحريق ومركزاً للبريد وفروع لشركات التأمين والبنوك بصالة التأمينات والشحن الملحقة بالمبنى الإدارى للمنطقة بالإضافة إلى مجمع لخدمات الاستثمار مهمته إنهاء اجراءات تأسيس المشروعات وتصاريح العمل والإقامة للخبراء والعاملين الأجانب .

كما جاءت أيضاً شبرا الخيمة فى الفئة الثالثة من حيث الكم الصناعى ويعمل بها ٩٥ مصنعاً تابعاً لاتفاقية الكويز ووفرت فرص عمل لـ ٣٦٢٥ عاملاً وبلغت قيمة صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ٧٠ مليون و ٦٠٠ ألف دولار ، ويرجع نجاح شبرا الخيمة فى استقطاب هذا العدد من المصانع والعمال وقيمة

الصادرات إلى أنها تعد ثانى تجمع صناعى باقليم القاهرة الكبرى بعد حلوان وبدأت تكتسب طابعها الصناعى منذ أن اتجهت إليها أنظار رجال الصناعة فى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين وذلك لمميزات موقعها وقربها من مدينة القاهرة وتوفر الأيدى العاملة بها ووجود الطرق ولذلك تزايد عدد مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بها .

وعلى الرغم من أتها تابعة لمحافظة القليوبية ولكنها تعتبر جزءاً من القاهرة الكبرى وامتداداً لها فشبرا تقع شمال القاهرة حيث يحدها من الشمال الطريق الدائرى وترعة الإسماعيلية من الشرق والجنوب وهى التى تفصلها عن محافظة القاهرة ويحدها نهر النيل من الغرب وتعتبر من أقدم المدن الصناعية فى إقليم القاهرة الكبرى ويعود تاريخها إلى عهد محمد على تحديداً فى عام ١٨٣٢م عندما قام محمد على بإنشاء قصره هناك وأقام على ضفاف النيل من الناحية الشرقية أول مصنع للغزل والنسيج من القطن المصرى (جاد الرب ، ٢٠٠٧م ، ٢٥) .

كما تقع أيضاً المنطقة الحرة العامة ببورسعيد ضمن الفئة الثالثة من الكم الصناعى وعلى الرغم من مواجهة المنطقة الحرة العامة ببورسعيد للعديد من المشكلات إلا أنها حافظت على قوتها من حيث الكم الصناعى فيوجد بها ٧٠ مصنعاً يعملون باتفاقية الكويز ويعمل بها ١٨٥٦ عاملاً وتبلغ قيمة صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ٨٤ مليون دولار ، تقع المنطقة جنوب مدينة بورسعيد وتم إنشاؤها عام ١٩٧٦م مما أدى إلى انتعاش اقتصادى فى المدينة ، وتبلغ مساحتها ٨٠١ ألف م٢ ونظراً لشغل كامل المساحة فقد تم الموافقة على ضم

مساحة ٢٥٦ ألف م٢ كتوسعات للمنطقة وجارى تنفيذ أعمال البنية الأساسية لها .

كما جاءت المنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر أيضاً فى الفئة الثالثة من الكم الصناعى والتى يعمل بها ٦٣ مصنعاً تابعاً للكويز ووفرت فرص عمل لـ ٢١١٥ عاملاً وبلغت قيمة صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ٨١ مليون و ٥٠٠ ألف دولار ، وهى تعد أحد المدن الصناعية الجديدة التابعة لمحافظة الجيزة والتى صدر قراراً بإنشاؤها عام ١٩٧٩م وتقع المدينة غرب القاهرة وعلى بعد ٣٨كم فقط من وسط القاهرة .

وجاء فى الفئة الرابعة من حيث الكم الصناعى المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر والمنطقة الصناعية بمدينة ١٥مايو والمنطقة الصناعية بمدينة بدر والمنطقة الصناعية بإمبابه والمنطقة الصناعية بمدينة العبور والمحلة الكبرى ، إذن تضم الفئة الرابعة ست مناطق تقع فى أربع محافظات منهم ثلاث مناطق بمحافظة القاهرة والجيزة والقليوبية والغربية .

وتقع المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بالقرب من مطار القاهرة الدولى مما يسهل الاتصال بسوق الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن القرب من وسط القاهرة والتى تعد مصدراً للحصول على الأيدى العاملة والتى يبلغ عددها ١٥٥٠ عاملاً يعملون ب ٥٠مصنعاً تابعاً لاتفاقية الكويز وتبلغ قيمة صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ٣٤ مليون دولار ، أما عن مدينة ١٥ مايو فيوجد بها منطقتان صناعيتان تقع الأولى شرق المدينة والثانية تقع جنوب الطريق الدائرى على بعد ٣٥ كم من القاهرة وأنشأت تلك المنطقة عام ١٩٩٥م وتستحوذ على ١١% من مساحة المدينة ، ويقع بها كافة المصانع التابعة لاتفاقية الكويز ويبلغ

عددها ١٣ مصنعاً برؤوس أموال مصرية ويعمل بها ٤٦٨ عاملا مصرياً وتبلغ قيمة صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ٨ مليون دولار ، وأهم ما يميز هذه المنطقة هو اتصالها المباشر بالطرق الرئيسية .

ومدينة بدر إحدى المدن الجديدة التى تم إنشاؤها بقرار عام ١٩٨٢م على طريق القاهرة / السويس على بعد ٤٦ كم من القاهرة إلى جانب أنه سيكون لها دور وشأن كبير خلال السنوات القادمة لكونها قريبة من العاصمة الإدارية الجديدة ، وأنشأ فيها ٦ مصانع تابعة لأتفاقية الكويز يعمل بها ١٠٨ عاملاً وتبلغ قيمة صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ٧ مليون دولار .

والمنطقة الصناعية بإمبابة والتى تعد أيضًا قلعة صناعية لا تقل أهمية عن المحلة الكبرى وكفر الدوار فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ورغم معاناة منطقة إمبابة الصناعية العديد من المشكلات إلا أنها استقطبت عدداً من المشروعات الصناعية منها ١٧ مصنعاً يعملون باتفاقية الكويز ويعمل بهم ٥٤٩ عاملاً وتبلغ قيمة صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ١٠ مليون و٢٠٠ألف دولار.

كما تعد مدينة العبور والتى صدر قرار بإنشاؤها عام ١٩٨٢م أحد المدن الصناعية الجديدة التى تستحوذ على ٣٢ مصنعاً عاملاً باتفاقية الكويز ووفرت فرص عمل ل ١٠١٥ عاملاً وبلغت قيمة صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ٤٧ مليون و ٧٠٠ ألف دولا ، وعلى الرغم من أن المدينة تابعة لمحافظة القليوبية إدارياً إلا أنها تقع فى النطاق التأثيرى لمحافظة القاهرة ، وتعتبر مدى إقتصادية وجدوى موقع المدينة فى حد ذاته محصلة لأوضاع محاور الاتصال التى تحقق الترابط بين المدينة وبين المراكز الحضرية المحيطة بها ويتوافر

للمدينة محورين أساسيين هما محور القاهرة / الإسماعيلية والذى يوفر لها الترابط مع المراكز الحضرية المحيطة بها وخاصة مدينة العاشر من رمضان، والمحور الثانى هو محور بلبيس / القاهرة والذى يعد من العوامل الداعمة لاقتصاديات الموقع إذ يوفر الانفتاح على محافظة الشرقيه وغيرها من محافظات الدلتا ، كما أنه من الأهميه عدم اغفال التجمعات العمرانيه الصغيرة التى تقع فى النطاق التأثيرى لمدينة العبور ممثله فى مدينة السلام والنهضة ومايرتبط بها من مجتمعات .

أما عن مدينة المحلة الكبرى فهى أكبر مدن محافظة الغربية وتقع بوسط الدلتا وتتوسط عواصم ثلاث محافظات طنطا والمنصورة وكفر الشيخ ، ويرجع توطن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالمدينة إلى رطوبة الجو بالمدينة لوقوعها فى وسط الدلتا وبخاصة الجزء الشمالى منها القريب من البحر المتوسط ، ومنذ عام ١٩٢٧م أنشأت شركة مصر للغزل والنسيج مصنعاً بالمدينة وعندما وقعت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩/١٩٤٥م بدأت المصانع تتوافد على المدينة نظراً لانقطاع وصول واردات المصنوعات من الخارج وذلك لتعذر النقل البحرى فى البحر المتوسط بسبب العمليات العسكرية ولارتفاع تكلفة الشحن والتأمين والتخزين خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، أضف إلى ذلك تمركز قوات الحلفاء فى مصر التى زاد طلبها على السلع المصنوعة وغيرها فاتسعت السوق أمام المصنوعات المصرية (الديب ، ١٩٩٩ ، ١٨).

ب-مناطق الكم الصناعى المتوسط (برج العرب ، برج العرب الجديدة ، سموحة ، جسر السويس ، السادات ، قليوب ، المنطقة الحرة بالإسماعيلية ، مرغم الصناعية ، المنطقة الاقتصادية بالسويس ، محرم بك ، المنطقة الصناعية

بجنوب بورسعيد ، المنطقة الصناعية بقرية بياض العرب ، المنطقة الصناعية بسمالوط ، المنطقة الصناعية الأولى بالإسماعيلية ، العمرانية ، شبرا منت ، المنطقة الصناعية بالمطاهرة القبلية ، النزهة بسيدى جابر ، المنطقة الصناعية بالمنيا ، المندره بالمنتزه ، المنطقة الصناعية بشبين الكوم ، المنشية بالإسكندرية ، المنطقة الصناعية بطنطا ، المنطقة الصناعية بالمنصورة ، المنطقة الصناعية بالطريق الصحراوى الإسكندرية / مطروح ، العجمى).

وهذا القسم يضم الفئات الخامسة والسادسة والسابعة من حيث الكم الصناعى وعددها ٢٦ منطقة صناعية منها ١٠ مناطق بمحافظة الإسكندرية وبقية المناطق موزعة على محافظات القاهرة والمنوفية والقليوبية والإسماعيلية والسويس وبورسعيد وبنى سويف والمنيا والجيزة وطنطا والدقهلية .

ج- مناطق الكم الصناعى المنخفض (سيدى جابر ، العطارين ، بنى سويف الجديدة ، باقوس ، المنطقة الصناعية برأس البر ، ميامى ، العصافرة ، مدينة الإيمان بالسويس ، البدرشين ، قرية الرياض ، سندوب ، المنطقة الحرة بدمياط ، قويسنا ، السيوف بحرى ، المهندسين ، سيدى بشر ،شارع الشوربجى بالإسكندرية ، سنديون ، المنطقة الصناعية بشمال بورسعيد ، أبو رواش ، المحمودية ، زفتى ، كفر حكيم بكرداسة) ، وهذا القسم يضم الفئات الثامنة والتاسعة والعاشرة وعددها ٢٣ منطقة صناعية منها ٩ مناطق بمحافظة الإسكندرية وبقية المناطق موزعة على محافظات بنى سويف ودمياط والسويس والجيزة والدقهلية والجيزة والمنوفية وبورسعيد والغربية .

يتضح من خلال العرض السابق استحواذ محافظات الوجه البحرى ومحافظات القناة والقاهرة والإسكندرية على مناطق الكويز التى ترتفع بها معامل

الكم الصناعى عكس محافظات الصعيد والتى اتخذت مناطقها الصناعية التابعة لاتفاقية الكويز موقعها ضمن الفئات الأخيرة من معامل الكم الصناعى وهى الفئة السادسة والسابعة والتاسعة كما جاءت دمياط أيضاً ضمن الفئات الأخيرة .

ثالثاً : الأهمية النسبية للقطاعات الصناعية فى المناطق الصناعية المؤهلة

تضم مناطق الكويز ١٠٢٢ مصنعاً تتوزع على ستة قطاعات صناعية تختلف أهميتها عن بعضها فى عدد المصانع والعمال وقيمة الصادرات ، وهناك طرق مختلفة لترتيب هذه القطاعات الصناعية حسب أهميتها النسبية وفقاً لمجموعة المتغيرات المذكورة مجتمعة ومن هذه الطرق تحديد ترتيب القطاع الصناعى بالنسبة لكل متغير ثم جمع مراتب كل قطاع صناعى والقطاع الذى يحصل على أقل مجموع يكن هو الأهم .

جدول (٥) : الأهمية النسبية للقطاعات الصناعية بمناطق الكويز

القطاعات الصناعية	عدد المصانع	الترتيب	عدد العمال	الترتيب	قيمة الصادرات بالمليون دولار	الترتيب	النقط	الأهمية النسبية
الصناعات الغذائية والمشروبات	٧٢	٢	٢٦٦٨	٢	٣٣	٢	٦	٢
صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود والأحذية	٨٩١	١	٣١٩٨٥	١	٩٠٤	١	٣	١
الصناعات الكيماوية والأدوية ومستحضرات التجميل والعقاقير الطبية	٢١	٤	٧٥٨	٣	٨	٤	١١	٤
الصناعات المعدنية الأساسية	٢٣	٣	٦٩٨	٤	١١	٣	١٠	٣
صناعة مواد البناء والأخشاب	٩	٥	٣٧٦	٥	٥	٥	١٥	٥

والحراريات والزجاج والبللور								
الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية	٦	٦	٢٩٨	٦	٤	٦	١٨	٦
الإجمالى	١٠٢٢		٣٦٧٨٣		٩٦٥			

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التجارة والصناعة ، وحدة الكويز ، إدارة الاتصالات والمعلومات ، ٢٠١٩م

يتبين من الجدول (٥) أن صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة حظيت بأهمية نسبية أولى بالمناطق الصناعية المؤهلة واحتلت المرتبة الأولى بمعامل أهمية نسبية (٣) ، ويرجع السبب فى ذلك إلى كثرة مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وتركزها فى مناطق الكويز حيث استحوذت على ٨٧.٢% ، ٨٧% ، ٩٣.٧% من عدد المصانع والعمال وقيمة الصادرات بمناطق الكويز ، بالاضافة لارتفاع الطلب الأمريكى عليها وشدة حاجة السوق الأمريكى لمثل هذه السلعواتساع السوق فضلاً عن توجه الاستثمار الاجنبى نحو صناعة المنسوجات وبصفة خاصة الشركات التركية التى زاد عددها للعمل فى هذه الصناعة كما يرجع تقدم المنسوجات فى المركز الاول إلى أهمية هذه الصناعة فى مصر بسبب شهرتها كما أنها صناعة كثيفة العمالة .

ومن الأثار الإيجابية لاتفاقية الكويز ظهور التكامل بين منتجات المصانع الصغيرة المصرية العاملة فى مجال الغزل والنسيج والأكسسوارات والمصانع الكبيرة التى تعتمد فى بعض مدخلاتها على إنتاج تلك المشروعات الصغيرة وهو ما يسمى بالارتباطات الصناعية والتى تظهر بوضوح بين مصانع الكويز داخل المنطقة الواحدة مما يمثل عاملاً حيوياً فى توطن صناعة الغزل والنسيج والملابس فى مناطق الكويز ويظهر الارتباط الصناعى هنا فى شكله الرأسىVertical linkage .

وتتعلق اتفاقية الكويز المصرية على نحو خاص بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الأسواق العالمية المستوردة لهذه السلع حيث يصل حجم تعاملاتها سنوياً إلى ٢٢٠مليار دولار فى المنسوجات والملابس وتختص مصر بنسبة ٧.٤% من حجم سوق المنسوجات والملابس الأمريكية.

وفيما يتعلق بأكبر المصانع العاملة باتفاقية الكويز والمصدرة للملابس الجاهزة أشار التقرير الصادر عن وحدة الكويز إلى احتلال مصنع " جيد تكستايل إيجب " المركز الأول بالمنطقة الصناعية الثالثة فى مدينة العاشر من رمضان يليه مصنع " لوتس " بالمنطقة الحرة العامة ببورسعيد ثم " أليكس أباريلز" بالمنطقة الحرة العامة بالعامرية و " جيزة للغزل والنسيج والصباغة " وهو المصنع الوحيد بكفر حكيم بكرداسة و " الشركة السويسرية " بالمنطقة الصناعية الثالثة بالعاشر من رمضان تلاها فى المركز السادس " تى أند سى " بالمنطقة الصناعية بمدينة العبور ثم مصنع "أوراجلو إيجبت" بالمنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية وفى المرتبة الثامنة " دايس" بالمنطقة الصناعية بجسر السويس تلاها " مان موهان سيناه "بالمنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية ثم " سى أر أس " بالمنطقة الحرة العامة بمدينة بورسعيد .

فى حين أتت الصناعات الغذائية فى المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية بمعامل قدره (٦) وعلى الرغم من ذلك إلا أنها حظيت بنسبة ٧% ، ٧.٢% ، ٣.٤% من جملة المصانع والعمال وقيمة الصادرات فقط ، ويعود إنخفاض عدد مصانع الصناعات الغذائية العاملة باتفاقية الكويز إلى أن الرسوم الجمركية على الصناعات الغذائية تتراوح بين صفر و ٧% أى أن المتوسط عليها حوالى ٣%

فقط ولذلك فالدخول فى اتفاقية الكويز لا يوفر ميزة للصناعات والصادرات الغذائية المصرية لذلك فإن أغلب المصدرين لقطاع الصناعات الغذائية لم يبدو أى اهتماماً باتفاقية الكويز كوسيلة لدعم صادراتهم للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب انخفاض التعريفات الجمركية التى تمنحها أمريكا للدول الأولى بالرعاية لعدد كبير من المنتجات الغذائية ، وترتب على ذلك تراجع قيمة صادرات مصر من الصناعات الغذائية إلى السوق الأمريكية من خلال المصانع العاملة باتفاقية الكويز والتى تبلغ ٣٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩م وهى نسبة ضئيلة جداً مقارنة بواردات أمريكا من الصناعات الغذائية وحدها والتى تبلغ ٩٠ مليار دولار .

وتعد البذور الزيتية والنباتات الطبية والعطرية أكبر الصادرات الغذائية المصرية إلى أمريكا والتى بلغت ٢٢% من إجمالى الصادرات الغذائية المصرية إلى أمريكا ، ويليها الخضراوات والفواكه المجمدة والعبئة والتى تمثل قيمة ١١% ثم العصائر ومركزات الفاكهة تمثل ١٠% ويليها الخضر المحضرة والمعلبة بنسبة ٩% .

ولكن تراجعت كل من الصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية وصناعات مواد البناء والأثاث والصناعات الهندسية ، حيث حقق كل منهم معامل أهمية نسبية (١٠) ، (١١) ، (١٥) ، (١٨) على التوالى ، ويعود تراجع قطاع الصناعات المعدنية والكيماوية إلى قلة الطلب عليها من السوق الامريكى ، أما عن قطاع الاثاث والصناعات الخشبية فهو قطاع ليس فى حاجة لاتفاقية الكويز لأنه يتمتع بكل مميزات الكويز دون الدخول فيه لأن صادرات مصر من الأثاث معفاه من الجمارك وليس لها حصة عند الدخول إلى السوق الأمريكية ، كما أن

الصناعات الخشبية ترتبط ارتباطاً كبيراً بالأسواق بسبب ارتفاع تكاليف النقل ولأن حجم المنتج ضخم ووزنه ثقيل وتعرضه للنقل يتسبب فى إحداث أضرر بالمنتج النهائى .

ويرجع تأخر قطاع الصناعات الهندسية للمركز الأخير إلى عدم استفادة هذا القطاع من اتفاقية الكويز لعدة أسباب منها ارتفاع تكلفة النقل والشحن من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى السلع الهندسية ، بالإضافة لنقص العمالة المدربة والتى تعد عائقاً أمام نمو هذا القطاع وتحقيق معدلات الإنتاج والتصدير المطلوبة ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الخام الإسرائيلية والتى تعتبر أعلى من نظيرتها المصرية بمعدل٢٠% إلى٣٠% ، وكذلك محدودية المنتجات التى يمكن الاستعانة بها من إسرائيل بما لا يتعدى نسبة ٤ إلى ٥ % كما تتطلب قواعد المنشأحداً أدنى ١٠.٥% .

رابعاً : الأهمية الاقتصادية للمناطق الصناعية المؤهلة

يسعى هذا الجزء من البحث إلى توضيح تأثير اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة على الاقتصاد المصرى من خلال دراسة تأثيرها على العمالة والاستثمارات الصناعية وحجم الواردات الإسرائيلية .

١- العمالة الصناعية فى المناطق الصناعية المؤهلة

أحد الأبعاد الهامة المرتبطة بالتنمية وبالموارد البشرية أن يكون الاعتماد أساساً على العمالة المحلية فالناتج القومى ما هو إلا محصلة أداء قوة العمل القادرة على العمل والراغبة فيه ، وكلما كانت قوة العمل وطنية كلما أدى ذلك إلى تراكم رأس المال وزيادة العائد الاجتماعى داخل الدولة (عزازى ، ٢٠١٢ ، ٦٧) .

ومن هنا جاءت أهمية دراسة العمالة بمناطق الكويز وفيما يلى عرض لنسبة القوى العاملة الصناعية بالمناطق الصناعية المؤهلة لمجموع العمالة الصناعية لنفس المنطقة.

جدول (٦) : الأهمية النسبية للقوى العاملة الصناعية بمناطق الكويز

م	المناطق الصناعية المؤهلة	إجمالى العمالة الصناعية من سكان المنطقة	العمالة بمصانع الكويز	نسبة %
١	برج العرب (قسم برج العرب)	٣٦١	٧٠٠	١٩٤
٢	برج العرب الجديدة	١٠٩٤	٢٠٤٠	١٨٦.٥
٣	حى سموحة (باب شرق)	٥٥٧٢	٤٩٠	٨.٨
٤	محرم بك (قسم محرم بك)	١٩٦٨	٣٨٥	١٩.٦
٥	الطريق الصحراوي الاسكندرية مطروح	١١	١١٨	١٠٧٢.٧
٦	النزهة (قسم سيدى جابر)	٢٦٢٨	١٦٣	٦.٢
٧	المنشية (قسم المنشية)	٤٨٥	١٠٥	٢١.٦
٨	السيوف بحرى (قسم أول المنتزه)	٢٧٤٣	٢٩	١.١
٩	سيدى بشر (قسم أول المنتزه)	٥٩٣٢	٣١	٠.٥
١٠	ميامى (قسم أول المنتزه)	١٢٠٣	٤١	٣.٤
١١	المحمودية (قسم أول المنتزه)	٣٧١	١٨	٤.٨
١٢	المندرة (قسم ثان المنتزه)	٦٨٨٧	١٣١	١.٩
١٣	العصافرة (قسم ثان المنتزه)	٦٣٨	٦١	٩.٦
١٤	باقوس (قسم أول الرمل)	١٠٢٨	٥٨	٥.٦
١٥	العطارين (قسم العطارين)	٦٤٢	١٢١	١٨.٨
١٦	العجمى (قسم الدخيلة)	١٤٦٥	١٤٥	٩.٩
١٧	شارع الشوربجى (قسم الجمرك)	١٨٨٥	٢٥	١.٣
١٨	سيدى جابر (قسم سيدى جابر)	٩٥٣	١٦١	١٦.٩
١٩	المنطقة الحرة العامة (قسم أول العامرية)	١٣٤١	٥٢٨٠	٣٩٣.٧
٢٠	مرغم (قسم أول العامرية)	٧٦٥	٤٣٢	٥٦.٥

٢١	مدينة نصر	٢٩٣٥	١٥٥٠	٥٢.٨
٢٢	١٥ مايو	٢٤٦١	٤٦٨	١٩
٢٣	بدر	٦٩١	١٠٨	١٥.٦
٢٤	جسر السويس	١٠٥٤	٦٦	٦.٣
٢٥	المنطقة الصناعية بإمبابة	١٥٥٩٨	٥٤٩	٣.٥
٢٦	العمرانية	١٠٢١٨	٢٦٠	٢.٥
٢٧	شبرا منت (أبو النمرس)	٩٢٢	١٠٩	١١.٨
٢٨	المنطقة الصناعية بابو رواش	٣١٧	١٤	٤.٤
٢٩	البدرشين	٢٣٦٩٨	٢٧	٠.١
٣٠	المهندسين	٧٣٩	٢٢	٥٦.٤
٣١	٦ أكتوبر	٨١١٠	٢١١٥	٢٦.١
٣٢	كفر حكيم (كرداسة)	١٣٧٠	١١	٠.٨
٣٣	الهرم	١٦١	٥٠	٣١
٣٤	العاشر من رمضان	١٢٨٢٥	٧٥٥٢	٥٨.٨
٣٥	المنطقة الصناعية بقويسنا	١٦٩١	٣٢	١.٩
٣٦	مدينة السادات	٣٣٧٢	١٠٢٧	٣٠.٤
٣٧	المنطقة الصناعية بشبين الكوم	٦٢٧٠	٦٢	١
٣٨	سندوب	١٩٧٤	٢٦	١.٣
٣٩	المنصورة	٦٣٢٢	١٦٣	٢.٦
٤٠	سنديون	١٠٣٦٨	٢٣	٠.٢
٤١	شبرا الخيمة	٤٢٨	٣٦٢٥	٨٤٧
٤٢	العبور	٢٢٢٤	١٠١٥	٤٥.٦
٤٣	قليوب	٤١٨٠	٤٠٨	٩.٨
٤٤	زفتى	٨٢٠٠	١٤	٠.٢
٤٥	المحلة الكبرى	١٢١٧٠	١٩٢٣	١٥.٨
٤٦	طنطا	١١٧٧٤	٢٧	٠.٢
٤٧	المنطقة الحرة العامة بدمياط	١١٠٨٤	٥٨	٠.٥
٤٨	المنطقة الصناعية برأس البر	٢٢٩	٦٠	٢٦.٢

٤٩	المنطقة الصناعية بشمال بورسعيد	١٨٤٩	٢٢	١.٢
٥٠	المنطقة الحرة العامة ببورسعيد	٥٨٩	١٩٢٣	٣٢٦.٥
٥١	المنطقة الصناعية بجنوب بورسعيد	٩٠	٤٠٠	٤٤٤.٤
٥٢	الإسماعيلية المنطقة الحرة العامة	١٩٤٨	١٠٣٣	٥٣
٥٣	المنطقة الصناعية الاولى	١٩٤٨	٦٨	٣.٥
٥٤	مدينة الايمان	٣٤	٤١	١٢٠.٥
٥٥	المنطقة الاقتصادية	٣١١٦	٤١٣	١٣.٢
٥٦	قرية بياض العرب	٦٥٨	٤٥١	٦٨.٥
٥٧	قرية الرياض	٣٣	٢٥	٧٥.٧
٥٨	بنى سويف الجديدة	٤٤٠	٦٤	١٤.٥
٥٩	المنطقة الصناعية بالمطاهرة القبلية	٧٦	٢٨٦	٣٧٦.٣
٦٠	المنطقة الصناعية بسمالوط	١٨٩١	٣٨	٢
٦١	المنطقة الصناعية بمدينة المنيا	٦٨٤	١٨٨	٢٧.٥
	الإجمالى	٢١٢٧١٣	٣٦٧٨٣	١٧.٣

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التجارة والصناعة ، وحدة الكويز ، إدارة الاتصالات والمعلومات ، ٢٠١٩م ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، ٢٠١٧م

تتوافر الأيدى العاملة فى مصر بحيث يمكن لها أن تحمل أعباء تشغيل المصانع العاملة تحت مظلة اتفاقية الكويز حيث تشير الاحصاءات إلى أن معدلات نمو السكان وقوة العمل فى مصر تتسارع فى الوقت الذى يعانى فيه الاقتصاد المصرى عن إيجاد فرص إنتاجية تسمح باستيعاب الزيادة فى قوة العمل ، ويتضح من الجدول (٦) أن نسبة القوى العاملة بمناطق الكويز تمثل ٢.١% من إجمالى العاملين بقطاع الصناعات التحويلية على مستوى الجمهورية وتمثل ١٧.٥% بالنسبة إلى مجموع العمالة الصناعية بذات المناطق .

وتحظى تسع مناطق بعمالة صناعية من خارج سكان المنطقة وهى مرتبة تنازلياً كالتالى المصانع الواقعه على طريق الإسكندرية مطروح الصحراوى

ومنطقة شبرا الخيمة و المنطقة الصناعية بجنوب بورسعيد والصناعية المنطقة الصناعية بالمطاهرة القبلية و المنطقة الحرة العامة بالعامرية والمنطقة الحرة العامة ببورسعيد وبرج العرب وبرج العرب الجديدة ومدينة الإيمان بالسويس .

ويعد توفير فرص عمل للعمالة المصرية واحد من أهم أهداف الاتفاقية ونلاحظ من خلال بيانات الجدول (٦) أن الكويز أدى إلى ارتفاع فرص العمل فى العديد من المصانع المستفيدة من الاتفاقية فلقد وفرت المصانع العاملة بنظام الكويز ١٣١٨٨ فرصة عمل عام ٢٠٠٥م والذى يعد العام الأول لتنفيذ الاتفاقية فى مصر وأخذنت تتزايد إلى أن وصلت إلى ٣٦٧٨٣ فرصة عمل عام ٢٠١٩م

ورغم تفضيل المستثمرين فى هذه المناطق تشغيل عمالة أجنبية حيث من وجهه نظرهم أن العمالة الأجنبية أنشط وأكثر عملاً من العمالة المصرية الذين يتطلعون لأجور أعلى وساعات عمل أقل إلا أنه يمكن القول بأنه حتى نهاية عام ٢٠١٩م كانت هنالك فرصة عمل لعمال محليين تقدر بحوالى ٧٤% من جملة العمالة فى هذه المناطق والباقى عمالة أجنبية.

شكلت العمالة الأجنبية المنتشرة بمصانع الكويز ظاهرة من الصعب تجاهلها والتى تشكل ٢٦% من إجمالى العمالة بالمناطق الصناعية المؤهلة ، وتوصلت من خلال الدراسة الميدانية لعدد من مصانع الكويز للتعرف على دوافع المستثمرين ورجال الأعمال من أصحاب المصانع للاستعانة بالعمالة الأجنبية والذين أكدوا على ترحيبهم بوجود العمالة الأجنبية نظراً لمهاراتها وقدراتها الحرفية وسرعتها وقدرتها على إنجاز المهام المطلوبة منها فى وقت قياسى .

ونظراً لعدم توفر بيانات حول جنسيات العمالة الأجنبية الوافدة فقد تم الاستعانة بالدراسة الميدانية ومن خلالها تم ملاحظة انتشار العمالة الأجنبية

الماهرة فى بعض التخصصات الإدارية والفنية والهندسية فى مناطق الكويز بالإسكندرية وبورسعيد والمحلة الكبرى ومدينة السادات حتى كادت تتجاوز النسبة المقررة قانوناً وهى١٠% من إجمالى عدد العمال بالمصنع الواحد وبمتابعة مواطن العمالة الأجنبية الوافدة نجد أن ما يقرب من ٧٣% من مجموع مفردات العينة وفدوا من سوريا والسودان وبنجلاديش وباكستان والصين .

٢-الاستثمارات الأجنبية فى المناطق الصناعية المؤهلة

تظل الصادرات المصرية والاستثمار الأجنبى من أهم المصادر للعملات الأجنبية حيث تفوق الصادرات المصرية تحويلات العاملين فى الخارج ويليهم قطاع السياحة ثم الاستثمار الأجنبى فى المركز الرابع ثم عائدات قناة السويس فى المركز الخامس وفقاً لبيانات وزارة التجارة والصناعة عام ٢٠١٩م مما يوضح أهمية كلاً من الصادرات المصرية والاستثمار الأجنبى كمورد رئيسى للعملات الأجنبية .

ونلاحظ من بيانات الجدول (٧) ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية فى مصر خاصة العاملة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وذلك فى أعقاب توقيع اتفاقية الكويز حيث ارتفع عدد الشركات التركية والأمريكية والهندية التى قامت بالاستثمار فى مصر للاستفادة من الاتفاقية وتعمل جميعها فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة وفى المنتجات الوسيطة لخدمة المصانع العاملة بهذا القطاع ، والجدول التالى يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبى للمناطق الصناعية المؤهلة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٥ – ٢٠١٧ م)

جدول (٧) : الاستثمارات الأجنبية بمناطق الكويز خلال الفترة(٢٠٠٥ – ٢٠١٧ م)

السنة	قيمة الاستثمارات بالمليون دولار			
	الأمريكية	التركية	الهندية	الإجمالى
٢٠٠٥	٢٠٤٠	----	----	٢٠٤٠
٢٠٠٨	٦٤٤٧	١٤	٤	٦٤٦٥
٢٠١١	١٧٩٠	٢٧	٢١	١٨٣٨
٢٠١٤	٩١٨	١٤	٥٣	٩٨٥
٢٠١٧	٥٣٤٧	١٨	٦٤	٥٤٢٩

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، مركز المعلومات والتوثيق ، بيانات غير منشوره ، ٢٠١٩م

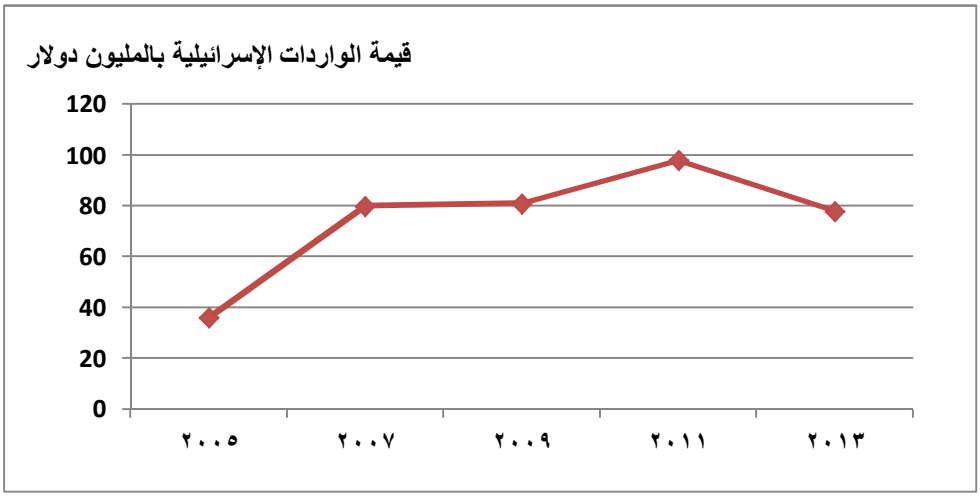

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة

شكل (٤) الاستثمارات الأجنبية بمناطق الكويز خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٧ م)

يتضح من بيانات الجدول (٧) والشكل (٤) أن حجم الاستثمار الأمريكى فى مناطق الكويز يمثل النسبة الأكبر من إجمالى الاستثمارات الأجنبية وهذه النسبة تتراوح ما بين (٩٣.٢ إلى ١٠٠%) خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٧م أذن أكبر التدفقات الاستثمارية هى التدفقات الأمريكية .

ومن الملاحظ أن إجمالى قيمة الاستثمارات الأجنبية وصلت إلى ٦ مليار و ٤٦٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨ وهى أعلى قيمة للاستثمار الأجنبى فى مناطق الكويز خلال السنوات الخمسة عشر السابقة إلا أنها انخفضت وتراجعت بعد ثورة ٢٥ يناير ووصلت إلى مليار و ٨٣٨ مليون دولار عام ٢٠١١م حيث تأثرت جميع مؤشرات الاقتصاد المصرى الكلى سلباً بالتقلبات السياسية التى شهدتها الدولة إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث حدث انخفاض ملحوظ فى معدلات النمو الاقتصادى من متوسطات نمو بلغت حوالى ٥% فى الخمسة أعوام السابقة على ٢٠١١ إلى حوالى ٢% فى الأربع سنوات التالية لعام ٢٠١١م .

ثم عاودت الاستثمارات الأجنبية الارتفاع مرة أخرى ووصلت إلى ٥ مليار و ٤٢٩ مليون عام ٢٠١٧م ، ويمكن أن نرجع هذا الارتفاع إلى الإجراءات التى اتخذتها الدولة والتى استهدفت إعادة الثقة إلى الاقتصاد المصرى بهدف طمأنينة المستثمرين على أموالهم فهناك شركات أمريكية عديدة كانت قد تركت مصر منذ سنوات ثم عادت مرة أخرى بالإضافه إلى شركات أخرى جديدة .

ومن أهم هذه الإجراءات تنفيذ مجموعة من الخطط تعمل على تحسين التصنيف الأئتمانى لمصر وتأكيد النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد ومن ثم تعزيز ثقة المستثمرين فى برنامج الإصلاح الاقتصادى بسبب جدية الإجراءات المتبعة وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلى بالإضافة إلى تطوير الإجراءات الضريبية ونتج عن ذلك زيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية .

بلغ عدد الشركات الأمريكية المستثمرة بمناطق الكويز حتى الأن ٢٣٧ شركة والشركات التركية عددها ١٦٤ هذا إى جانب ١٢٩ شركة هندية أى ٥١.٨% من إجمالى مصانع الكويز هى مصانع أمريكية وتركية وهندية ، وهناك العديد

من الشركات الأمريكية والهندية والباكستانية لديهم خطط للاستثمار فى المناطق الصناعية المؤهلة خلال الفترة القادمة ، وذلك بسبب إعفاء الصادرات من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإنخفاض تكلفه العمالة والجودة العالية فى إنتاج الملابس .

وهناك إجراءات من شأنها زيادة فرص الاستثمار الأجنبى فى مصر خلال الفترة القادمة فى ظل اتفاقية الكويز وهذا يتطلب من الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن تلعب دوراً نشطاً فى تطوير وتعزيز فرص حصول المستثمرين الأجانب على الأراضى ذات البنية التحتية الملائمة للنشاط الصناعى والتى ثبت أنها تشكل قيداً على تدفقات الاستثمار الأجنبى فى مصر .

٣- الواردات الإسرائيلية للمناطق الصناعية المؤهلة

ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية إلى مصر منذ عام ٢٠٠٥م للوفاء بنسبة الحد الأدنى للقيمة المضافة للمدخلات الإسرائيلية ، فمن أهم قواعد المنشأ أن لا تقل نسبة المكون الإسرائيلى فيها عن ١١.٧% والتى تم تخفيضها إلى ١٠.٥% فى أكتوبر عام ٢٠٠٧م .

جدول(٨):تطور قيمة الواردات الإسرائيلية إلى مصر خلال الفترة (٢٠٠٥/ ٢٠١٩م)

السنوات	إجمالى الواردات الإسرائيلية بالمليون دولار
٢٠٠٥	٣٦
٢٠٠٧	٨٠.٤
٢٠٠٩	٨٠.٥
٢٠١١	٩٧.٥
٢٠١٣	٧٧.٧
٢٠١٥	٨٩.١
٢٠١٧	٧٥.٣

٢٠١٩	٧٧.٢

المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التجارة والصناعة ، وحدة الكويز ، إدارة الاتصالات والمعلومات ، ٢٠١٩م

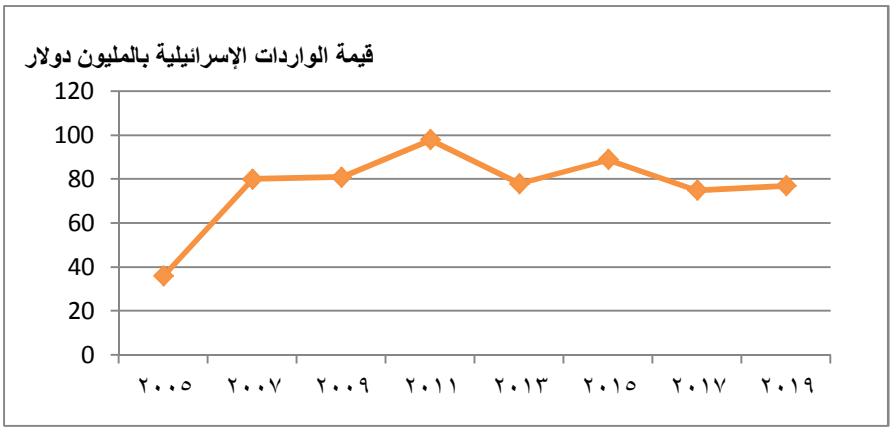

المصدر: الشكل من عمل الباحثة

شكل(٥): تطور قيمة الواردات الإسرائيلية إلى مصر خلال الفترة(٢٠٠٥ – ٢٠١٩م)

نستنتج من بيانات الجدول السابق استمرار ارتفاع قيمة الواردات الإسرائيلية إلى مصر منذ عام ٢٠٠٥م حيث كانت قيمة الواردات الإسرائيلية ٣٦ مليون دولار أى خلال العام الأول من اتفاقية الكويز ، وظلت هذه القيمة تأخذ اتجاهاً عاماً تصاعدياً حتى وصلت إلى ٧٧ مليون دولار و ٢٠٠ ألف عام ٢٠١٩م رغم الظروف السياسية التى مرت بها مصر خاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١ م ، ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد الإسرائيل اقتصاداً صغيراً له سوق محلية محدودة نسبياً ويعتمد بشكل كبير على توسيع حجم الصادرات بالأساس مما جعلها تستمر فى توريد المواد الخام طبقاً للنسبة المقررة .

وتتمثل أهم واردات إسرائيل إلى مصر فى الأقمشة النسيجية والخيوط والسحابات والمواد اللازمة للتغليف والملحقات الأخرى الخاصة بالملابس الجاهزة

والمواد الكيميائية ، أما فيما يتعلق بأسعار المواد الخام الإسرائيلية فهى مختلفة حسب كل منتج ، وطبقاً للإحصاءات الصادرة من المجلس التصديرى المصرى للملابس الجاهزة أن متوسط أسعار المواد الخام الإسرائيلية أغلى من الأسعار العالمية بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠% ولكن السوق الإسرائيلى هو سوق حر وتنافسى مما يجعل من الصعوبة دخول مورد واحد ليرفع الأسعار على المشترى المصرى من أجل استغلال بنود اتفاقية الكويز.

علاوة على ذلك فإن الشركات المصرية تتمتع بتنوع المنتجات التى تستوردها من إسرائيل مما يشكل ضغوطاً تنافسية تحد من ارتفاع أسعار المواد الخام الاسرائيلية ، ويمكن التغاضى عن ارتفاع هذه الأسعار مقابل الجودة التى تتمتع بها هذه المدخلات والسهولة فى التعامل مع الشركات الإسرائيلية وسرعة التجاوب ومنح تسهيلات للمستورد المصرى من قبل المورد الاسرائيلى لمدد طويلة فى دفع قيمة الواردات .

خامساً : مستقبل المناطق الصناعية المؤهلة

يتناول هذا الجزء من البحث موضوعان فى غاية الأهمية الأول تحديد أهم المشكلات التى تواجه التنمية الصناعية بمناطق الكويز والتى تقف عقبة فى طريق التطور والنمو الصناعى ، والثانى محاولة إقتراح استراتيجية للتنمية الصناعية فى ضوء الإمكانات المتاحة .

١-مشكلات الصناعة بمناطق الكويز

- مشكلة ارتفاع أسعار نسبة المكون الإسرائيلى : تعد مشكلة ارتفاع أسعر المكونات الإسرائيلية أحد أهم المشكلات التى تواجه اتفاقية الكويز حيث ترتفع أسعار المكونات الإسرائيلية مقارنة بمثيلتها المحلية والعالمية ويضطر المنتجون

المصريون للحصول عليها بشرط ألا تقل عن ١١.٧% من قيمتها والتى تم تخفيضها إلى ١٠.٥% من المنتج النهائى فى أكتوبر عام ٢٠٠٧م .

وتصل نسبة ارتفاع أسعار هذه الخامات فى بعض الأحيان إلى ٣٠٠ % مقارنة بالبدائل من دول أخرى ، الأمر الذى يشكل عبئاً على الأسعار النهائية للمنتج المصرى فى السوق الأمريكية وتقليل تنافسية المنتجات المصرية نظراً لقوة المنافسة فى السوق الأمريكى مع فيتنام وبنجلاديش والصين والهند وباكستان وغيرها من الدول المنافسة بالإضافة إلى تراجع ربحية المصدرين المصريين بسبب ارتفاع التكلفة .

كما أن إسرائيل ليست لديها قدرات إنتاجية متنوعة مثل دول جنوب شرق أسيا مما يجعل مصانع الكويز المصرية تعانى للحصول على مواد خام إسرائيلية مثل أقمشة بأسعار مناسبة مما يضطر العديد من المصانع أن تلجأ إلى استيراد الاكسسوارات ومواد الصباغة فقط نظراً لفارق الأسعار حيث أن أسعار أكسسوارات الملابس المستوردة من إسرائيل تكاد تقترب من الأسعار العالمية إلا أن أسعار الأقمشة مرتفعة بشكل كبير مما يرفع تكلفة المنتج النهائى ، فالشركات المصرية تحجم عن شراء الخيوط والأقمشة من اسرائيل لانخفاض جودتها وارتفاع سعرها بينما تشترى الكيماويات المساعدة فى الصباغة وإكسسوارات الملابس التى تتمتع بجودة أعلى .

وفى هذا السياق على الحكومة المصرية أن تبذل مجهوداً فى تخفيض نسبة المكون الإسرائيلى إلى ٨% أسوة باتفاقية الكويز الأردنية وأنهاء تلك الممارسات وحماية الصناعة لأن ذلك يعد الحل الوحيد أمام المنتجات المصرية للنفاذ إلى

أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والمنافسة أمام المنتجات الصينية والتى تعتبر أكبر منافس للمنتج المصرى فى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية .

– مشكلة غياب الخطط الحكومية الخاصة بتنمية الصناعة بمناطق الكويز : فى ظل الظروف الراهنة التى يمر بها العالم اليوم وما يشهده من اضطرابات سياسية واقتصادية كبيرة والتى أدت إلى حدوث تباطؤ فى النمو الاقتصادى والتجارى العالمى وما ترتب عليه من حدوث تغيير فى خريطة التجارة الدولية ، مما جعل العديد من دول العالم تعمل على مراجعة سياساتها المالية والنقدية والصناعية والتجارية لكى تستجيب وتتوافق مع التحديات والفرص الذى أنشئها هذا الحراك الدولى .

وبالنظر لمكانة مصر الكبيرة بكل من محيطها الإقليمى والدولى فكان لها أن تؤثر وتتأثر بهذا الحراك فى ظل ما شهدته من تطورات أعقبت ثورتين متتاليتين ، فإنه كان لابد من عمل مراجعة دقيقة للسياسات التجارية والصناعية المصرية والعمل على تحديث الاستراتيجيات المعتمدة من قبل لتصميم وتنفيذ خطط داعمة للنهوض بالصناعة والتجارة الخارجية المصرية لتتوافق مع التحديات والفرص الجديدة وتتكامل مع استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠م " .

وبمراجعة الخطط الخمسية الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة المصرية وجد أنها تفتقر إلى أى من المخططات الاستراتيجية أو برامج التنمية الخاصة بالكويز ولا يوجد أى تقييم علمى لنتائج تلك الاتفاقية تقييماً قائماً على متابعة دقيقة وعلمية ، ويمكن تعريف التخطيط الاستراتيجى بأنه عملية منهجية تسعى لتحقيق تصور واضح حول مستقبل شىء من من أجل ترجمته وتحويله إلى أهداف تعتمد على سلسلة من الخطوات ، وترجع أهمية الخطط الاستراتيجية إلى أنها

تحدد رؤية الدولة بعد فترة من السنوات وما ستقوم به الدولة من اصلاحات لتحقيق أهداف الرؤية وتحديد أليات تحقيق تلك الإصلاحات .

وعلى الرغم من أهمية التخطيط إلا أننا لم نجد خطة استراتيجية واضحة المعالم والآليات لتحقيق هذه التنمية بمناطق الكويز ودون أدنى شك أن عدم وجود خطة استراتيجية لتنمية الصناعة والتجارة الدولية للمناطق التابعة لاتفاقية الكويز سيؤدى إلى عدم تحقيقها كما أن عدم وجود وسائل متابعة وتقويم قبل وأثناء وبعد تطبيق الخطة سيؤدى حتماً إلى عدم تحقيق أهداف الاستراتيجية ، لذلك سوف يعرض الجزء التالى من البحث مقترحات لتنمية المناطق الصناعية المؤهلة فى ضوء الإمكانات المتاحة .

٢ – الاستراتيجية المقترحة لتنمية المناطق الصناعية المؤهلة

بعد أن تم تناول المناطق الصناعية المؤهلة بالدراسة والتحليل ، وعرض المشكلات والمعوقات التى تقف عقبة فى طريق التنمية الصناعية ومن أهمها غياب التخطيط الاستراتيجى لتنمية المناطق الصناعية المؤهلة ، فيحسن أن يتضمن الجزء التالى استراتيجية أو خطة مقترحة لتنمية المناطق الصناعية المؤهلة صناعياً وتجارياً .

وتتحقق التنمية هنا من خلال وجود قطاع صناعى قوى قادر على الخروج بمنتجات إلى الأسواق الأمريكية منافساً لمنتجات الدول المتقدمة ، من خلال زيادة الإنتاج والارتفاع بجودته وإتخاذ مجموعه من التدابير والسياسات لجذب رؤوس الأموال وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على تشغيل وإقامة صناعات أخرى مغذية لها ، مما يسمح بتوفير فرص عمل جديدة وإحداث انطلاقة صناعية فى المناطق الصناعية المؤهلة عن طريق زيادة حجم الاستثمار

المصرى الصناعى فى مختلف مجالاته ومحاولة الاستفادة من الخبرات المتوافرة التى تجعل مصر من أفضل مناطق الاستثمار لموقعها الجغرافى المتميز .

تطرح الاستراتيجية المقترحة رؤية لتنمية الصناعة فى ظل اتفاقية الكويز وتشير بدقة ووضوح إلى أدوات معينة تستطيع السياسة العامة أن تسهم من خلالها فى دعم التنمية الصناعية والتجارية ، ومن شأن الرؤية التى تطرحها هذه الاستراتيجية أن تحقق أهداف مصر من التوقيع على اتفاقية الكويز والتى تعد أهداف طموحة قابلة للتحقيق طالما أن الاستراتيجية المقترحة لا تتجاوز قدرتنا الفعلية .

وبمراجعة استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة " ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ م " تبين أن الخطة الحكومية تستهدف توفير ٣ مليون فرصة عمل وتحقيق معدل نمو صناعى يصل إلى ٨% وهو ما يعنى زيادة معدل الاستثمار فى قطاع الصناعة عن معدلاته الحالية التى تصل إلى ٤٣ مليار جنيه مصرى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥م إلى ما يقرب من ١٠٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠م لتحقيق النمو المستهدف فى قطاع الصناعة والذى قد يؤدى إلى زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢١% ولتحقيق ذلك لابد من توفير ما لا يقل عن ٦٠ مليون متر مربع أراضى صناعية .

والهدف الثانى هو زيادة معدل نمو الصادرات المصرية ليصبح ١٠% سنوياً وهو ما يعنى زيادة الصادرات من حوالى ١٨.٦ مليار دولار فى ٢٠١٥م إلى ما يزيد عن ٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠م مما سيتطلب إنفاق مقسم ما بين تنمية لتنافسية الصادرات ذات الصلة بالسعر والجودة وتنمية للخدمات اللوجيستية والبنية التحتية للموانىء والطرق وأنظمة التمويل وضمانات المخاطر .

وتعتبر المناطق الصناعية المؤهلة جزء لا يتجزء من منظومة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية وتتأثر بشكل مباشر بخطة الدولة للتنمية ، ولكن فيما يلى عرض لمقترحات إضافية من الممكن أن تساهم فى تنمية المناطق الصناعية المؤهلة صناعياً وتجارياً خاصة أن خطط الدولة خالية تماماً من أى خطة خاصة بمناطق الكويز ، وبناءاً عليه سوف يتم عرض مقترحات للتنمية فى ضوء أهداف استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ، مع الوضع فى الاعتبار أيضاً أهم واردات السوق الأمريكية من الخارج وجدير بالذكر أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى ٢ بليون و٤٠٩ مليار دولار عام ٢٠١٩م وبالتالى فهى تأتى على رأس قائمة أكبر الدول المستوردة فى العالم .

ويأتى هذا الجزء من الدراسة لعرض الميزة التنافسية للصادرات المصرية من السلع الصناعية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٨م والذى عرف الميزة التنافسية بأنها " قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل تكاليف " ، ومؤشر تنافسية الصادرات هو مؤشر مركب يتكون من ست مؤشرات فرعية .

ولتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة لابد أن تركز سياسات تنمية الصادرات الصناعية المصرية على الصناعات التى حققت مصر فيها ميزة تنافسية بحيث يتم تشجيعها بمزيد من المعاملة التفضيلية والحوافز وذلك لاستغلال هذه الميزة النسبية على النحو الأكمل ، وفيما يلى عرض للصادرات الصناعية ذات الميزة التنافسية الأكبر ، بالإضافة إلى تحديد أهم واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الخارج للتعرف على قدرتها على استيعاب الصادرات الصناعية ذات الميزة التنافسية .

وفيما يلى جدول يوضح ترتيب الصادرات الصناعية المصرية العشرة الأكثر تنافسية وفقاً لمؤشر الميزة التنافسية والتى يتراوح مؤشر الميزة التنافسية لهم ما بين (١٢ إلى ٨٥٩.٢) .

جدول (٩) : ترتيب الصادرات الصناعية المصرية وفقاً لمؤشر الميزة التنافسية

الصادرات الصناعية المصرية	مؤشر الميزة التنافسية	نسبة مساهمة صادرات مصر للولايات المتحدة الأمريكية
لدائن فى أشكال غير أولية	٨٥٩.٢	٢.٣
مصنوعات معدنية فلزية	٥٥١.٤	١.٤
منسوجات	٣١٣.٨	٧.٤
خضر وفواكه	٢٥٥.٢	٢
سيراميك	٢٢٥.٤	٧.٧
منتجات زجاج	١٥٠.٤	٠.٤
مصنوعات معدنية لا فلزية	١٠٠.٨	٢.٦
منتجات ألبان	٥٤.٧	٠.٦
منتجات جلدية	٢٧	١.٢
زيوت عطرية	١٢	٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، دراسة قياس تنافسية الصادرات المصرية ٢٠١٨م ، والموقع الإلكترونى لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، بيانات ٢٠١٩ م

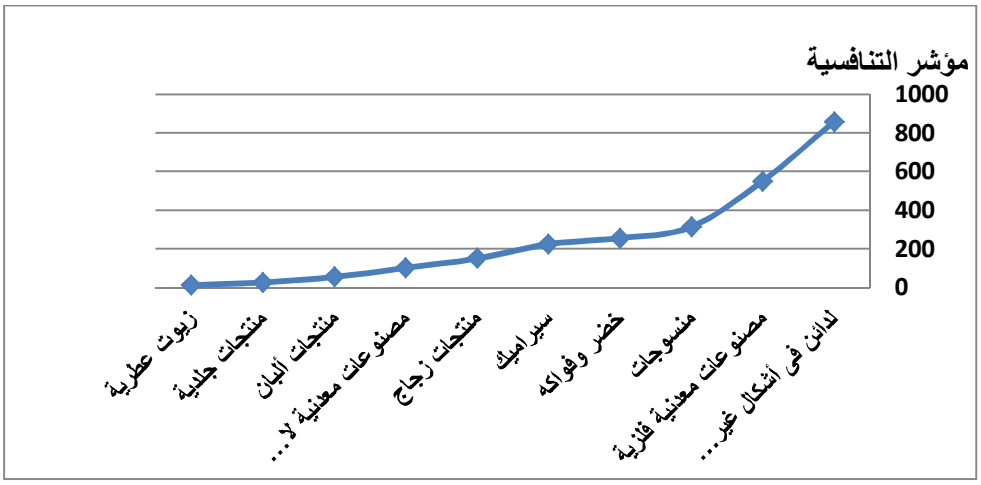

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة

شكل (٦) الميزة التنافسية لأهم الصادرات الصناعية المصرية

يتضح من الجدول السابق أن صادرات مصر من اللدائن المصنعة تأتى فى مقدمة صادرات مصر الصناعية من حيث الميزة التنافسية يليها مصنوعات معدنية فلزية ويليها المنسوجات ثم الخضر والفواكه المصنعه والسيراميك ثم المنتجات الزجاجية والمصنوعات المعدنية اللافلزية ثم تأتى صادرات مصر من منتجات الألبان يليها المنتجات الجلدية والزيوت العطرية ، وتتمتع هذه الصادرات بميزات عديدة منها أنها من الصناعات كثيفة العمل بالإضافة إلى انخفاض تكلفة العامل وتوافر المواد الخام بسعر رخيص نسبياً ، كما أن متوسط إنتاجية العامل فى هذه الصناعات أكبر من الصناعات الأخرى ، ومن ثم ينبغى البدء بتعظيم الصادرات من هذه السلع قبل غيرها .

أما بالنسبة لقياس قدرة سوق الولايات المتحدة الأمريكية على استيعاب الصادرات الصناعية المصرية فذلك يتم عن طريق تحليل واردات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع التى تتميز بها مصر بميزة تنافسية ، وتحديد نسبة مساهمة الصادرات المصرية من هذه المنتجات للولايات المتحدة الأمريكية ، وكما يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (٩) أن نسب مشاركة الصادرات الصناعية المصرية العشرة الأكثر تميزاً وفقاً لمؤشر التنافسية ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بارتفاع مستوى الميزة التنافسية لها ، فعلى الرغم من أن مؤشر الميزة التنافسية فى أربع سلع " اللدائن المصنعة والمصنوعات المعدنية الفلزية والمنسوجات و الخضر والفواكه المصنعه تسبق مؤشر الميزة التنافسية لصناعة السيراميك إلا أن السلع الأربعة تتراجع فى قيمة صادراتها عن صادرات السيراميك .

أى أن هناك أربع سلع من أهم الصناعات المصرية من حيث مؤشر الميزة التنافسية إلا أن نسبة مشاركتها من إجمالى واردات الولايات المتحدة الأمريكية منخفضة للغاية بالمقارنة بالسيراميك والتى تأتى فى الترتيب الخامس من حيث مؤشر الميزة التنافسية .

خاتمة

-النتائج

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاقتصادية للمناطق الصناعية المؤهلة فى مصر وأثرها على قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التجارة الدولية ، حيث حققت المناطق الصناعية المؤهلة أثاراً إيجابية وذلك رغم الحساسية السياسية للكويز ومن خلال الدراسة توصلت إلى النتائج التالية :

١- أظهرت هذه الدراسة أن اتفاقية الكويز تمثل فرصة لم يكن أمام مصر أن ترفضها لأن فى حالة عدم الموافقة على الاتفاقية كان من المتوقع إنخفاض الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية خاصة صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة .

٢- الفترة قبل تطبيق اتفاقية الكويز كانت تتسم فى معظمها بانخفاض فى قيمة الصادرات الكلية للولايات المتحدة الأمريكية ومع دخول بروتوكول الكويز مصر حيز التنفيذ فى فبراير ٢٠٠٥م ومنذ ذلك الحين اتخذت قيمة صادرات مصر الصناعية اتجاهاً تصاعدياً من ٢٨٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥ م إلى ٩٦٥ مليون دولار عام ٢٠١٩م ، كما زاد عدد الشركات التى تقوم بالتصدير فى إطار الاتفاقية من ٤٧١ مصنع إلى ١٠٢٢ مصنع خلال نفس الفترة الزمنية .

٣- توفر اتفاقية الكويز للصادرات المصرية فرصة اختراق السوق الأمريكية بدون حد أقصى وبدون أى رسوم جمركية وبالمقابل فإن الصادرات المنافسة لن تتمتع بنفس المزايا التفضيلية للصادرات المصرية مثل صادرات الصين وبنجلاديش والتى تفرض عليها رسوم جمركية تتراوح ما بين ١٠ و ٣٣ % مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات المصرية ، وعليه نجد أن اتفاقية الكويز تمثل أحد الحلول

الهامة التى يمكن ان يستند إليها الاقتصاد المصرى لعلاج العجز فى ميزانه التجارى ، كما أنها الوسيلة الأفضل التى من شأنها الحفاظ على حصة مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة فى السوق الأمريكية فى ظل المنافسة الواردة من دول جنوب شرق أسيا .

٤- تعد اتفاقية الكويز هى الاختيار الأسب لمصر بدلاً من التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لعدد من الأسباب منها تركيز الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكى فى تصدير ثلاث سلع رئيسية هى البترول والحديد والصلب والملابس الجاهزة والمنسوجات والتى تمثل جميعاً أكثر من ٩٠% من الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر سلع البترول والحديد والصلب منتجات غير مؤثرة فى اتفاقية التجارة الحرة حيث أنها تتمتع بالإعفاء الجمركى للدخول للسوق الأمريكى باستثناء الملابس الجاهزة والمنسوجات ، ومن هنا تعتبر المناطق الصناعية المؤهلة هى الأختيار الأفضل لمصر أكثر من اتفاقية التجارة الحرة التى قد تلزم مصر بالإمتثال لقواعد الاستثمار والبيئة والتى ربما لا تتماشى مع امكانيات الصناعة المصرية .

٥- لا يوجد تأثير واضح للاتفاقية سوى على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من أكثر القطاعات التى استفادت بسبب كثرة عدد المصانع وتركزها فى مناطق المؤهلة ومن ناحية أخرى ارتفاع الطلب الامريكى عليها واتساع السوق فضلاً عن توجه الاستثمار الأجنبى لهذا القطاع وبصفه خاصة من الشركات الأمريكية والتركية والهندية التى زاد عددها للعمل فى هذا القطاع .

٦- على الرغم من مزايا الكويز إلا أنها تشكل خطراً على بعض الأمور الخاصة بالعمالة فالمصانع التابعة للإتفاقية تسمح للعمالة المصرية القيام بالمراحل

الأولية فى عملية التصنيع وهى المراحل الأقل تقدماً نظراً لكون إسرائيل تتمتع بالتفوق التكنولوجى ولكن لا توجد لديها أساسيات بعض الصناعات الهامة مثل صناعة النسيج مما يجعل العمالة المصرية تتخصص فقط فى إنتاج الحلقات التصنيعية الأقل تقدماً التى تعتمد على الأيدى العاملة الكثيفة أما الحلقات الإنتاجية المتقدمة فتترك للمكون الاسرائيلى وكل ذلك يمثل خطوات إلى الوراء فى عملية التنمية الاقتصادية ، لذلك يعتبر تأثير اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة على توفير عمالة مصرية أقل من المتوقع .

٧- لا شك أن الاستثمارات العربية تشكل أهمية كبيرة فى حجم الاقتصاد المصرى ، وإذا كانت هناك إيجابيات للاتفاقية إلا أنه على الجانب الأخر هناك العديد من السلبيات منها أنها تمثل عامل طرد للاستثمارات العربية فى مصر خاصة من جانب الدول التى لا يوجد بينها وبين إسرائيل أى تعاملات سياسية أو تجارية وفى نفس الوقت على علاقة قوية مع مصر سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى ، وتؤكد بيانات القاعدة الإحصائية للأمم المتحدة أن هناك ثلاث دول عربية فقط تتسم بكبر حكم تعاملاتها مع إسرائيل هى الأردن ومصر والمغرب ولا يوجد أى تعامل تجارى مع إسرائيل بالنسبة لكل من عمان وموريتانيا والكويت وجزر القمر والصومال والسودان ، مما يؤثر بصورة واضحة على حجم الصادرات المصرية لهذه الدول من جهه وعلى حجم استثمارات هذه الدول فى مصر من جهه أخرى مما يشكل عائقاً أمام حركة التنمية الاقتصادى المرجوة فى داخل المناطق .

٨-إجمالى الواردات المصرية من إسرائيل ضمن المكون الإسرائيلى وفقاً للاتفاقية المبرمة بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والذى يصل إلى

١٠.٥% سجل ٨٨.٥ مليون دولار وهو رقم زهيد لا يؤثر حجم الصادرات المصرية المستفيدة من الدخول للسوق الامريكية فى اطار اتفاقية الكويز .

-المقترحات والتوصيات

وبناءاً على النتائج التى تم التوصل إليها نخلص إلى أن الكويز بما لها من إيجابيات وما عليها من سلبيات لها أثر إيجابى محدود على الاقتصاد المصرى لذلك فإن على الجهات المعنية أن تدرك الحاجه إلى مراجعة سياساتها وبرامجها المتعلقة بايجاد بيئة استثمارية أفصل داخل المناطق الصناعية المؤهلة ، فيما يلى عرض لأهم التوصيات :

١- ضرورة قيام المؤسسات المعنية بالاستثمار بوضع خطط وبرامج تسويقية واقعية تهدف إلى جذب الاستثمارات إلى مصر وإيجاد برامج تشجع المصانع والشركات التابعة للمناطق الصناعية المؤهلة على فتح أسواق جديدة لها وعدم التركيز على السوق الأمريكية فقط .

٢- التعرف على احتياجات القطاع الصناعى فى المناطق الصناعية المؤهلة وتلبية هذه الحاجات وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الصناعى وخاصة قطاع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وزيادة عدد العمالة المصرية الماهرة والمدربة خلال جميع مراحل الإنتاج .

٣- إيجاد إدارة أو مؤسسة متخصصة بتقديم المعلومات الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة وتقديم هذه المعلومات عبر شبكة الأنترنت تبرز من خلالها مزايا الاستثمار فى هذه المناطق والحوافز المقدمة من أجل جذب الاستثمارات .

٤- التوسع فى التوزيع الجغرافى للمناطق الصناعية المؤهلة لتشمل مناطق فى صعيد مصر وذلك من أجل زيادة عدد المصانع وبالتالى التوسع فى الصادرات المصرية سواء للسوق الأمريكية أو غيرها من الأسواق ومن ثم الاستفادة من الكويز .

٥- العمل بجدية على تنويع الإنتاج السلعى حتى لا يقتصر الأمر على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فقط .

٦- إنشاء مراكز لتدريب العمالة بالتنسيق مع الشركات العاملة بالكويز لتحديد التخصصات ونوع الكوادر المؤهلة المطلوبة

٧- تطوير نظام التدريب لتوفير العمالة اللازمة لسوق العمل من خلال توفير مراكز تدريب متخصصة وتزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة ووضع برامج تدريبية مصممة جيداً وتحديد الاحتياجات الفعلية والاستعانة بخبرات تدريبية عالية المستوى وإرسال العاملين لبعثات تدريبية إلى الخارج للتعرف على أحدث التقنيات الحديثة فى المجال الصناعى .

٨- وضع محاولات لدعم الأثار الإيجابية من اتفاقية الكويز والحد من الأثار السلبية لها .

٩- العمل على تحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بشكل جاد وفورى والاستفادة مما تتيحه اتفاقية الكويز من مميزات والارتقاء بالقدرات الإنتاجية لمصانع الملابس الجاهزة .

١٠- محاولة تخفيض نسبة المكون الإسرائيلى فى منتجات الكويز المصرية إلى ٨% أسوة بنظيرتها فى اتفاقية الكويز الأردنية لتجنب ارتفاع أسعارها ، لأن هناك تخوف لدى بعض المصانع المصرية من أن تستغل اسرائيل النسبة المقررة فى رفع الأسعار أو توريد مواد خام لا تتفق مع المواصفات العالمية مما يضر بالصناعة

المصرية ، ولهذا كان يجب أن تشتمل الاتفاقية على إمكانية لجوء الجانب المصرى لاستيراد هذه المكونات إما من الولايات المتحدة نفسها أو من المصادر المحلية أو تحديد الجانب الإسرائيلى لشريك يمكن اللجوء إليه إذا تم الاخلال بالمواصفات .

١١- التركيز على الصناعات التى لمصر فيها ميزة تنافسية وتتوفر لها المواد الخام اللازمة ويزداد طلب الولايات المتحدة الأمريكية عليها مثل اللدائن المصنعة والمصنوعات المعدنية الفلزية والمنسوجات و الخضر والفواكه المصنعه والسيراميك والمنتجات الزجاجية والمصنوعات المعدنية اللافلزية ومنتجات الألبان والمنتجات الجلدية والزيوت العطرية.

ملحق (١) التوزيع الجغرافى للمناطق الصناعية المؤهلة على المحافظات عام ٢٠١٩م

المحافظة	المنطقة	عدد المصانع	عدد العمال	قيمة الصادرات بالمليون دولار	المنطقة	عدد المصانع	عدد العمال	قيمة الصادرات بالمليون دولار	المنطقة	عدد المصانع	عدد العمال	قيمة الصادرات بالمليون دولار
الإسكندرية	برج العرب (قسم برج العرب)	١٨	٧٠٠	٣٧	السيوف بحرى (قسم أول المنتزه)	١	٢٩	٠.٥	العطارين (قسم العطارين)	٣	١٢١	١.٨
	برج العرب الجديدة	٣٦	٢٠٤٠	٥١	سيدى بشر (قسم أول المنتزه)	١	٣١	٠.٣	العجمى (قسم الدخيلة)	٥	١٤٥	٣.٢
	حى سموحة (باب شرق)	٢١	٤٩٠	١٥.٨	ميامى (قسم أول المنتزه)	٢	٤١	٠.٩	شارع الشوربجى (قسم الجمرك)	١	٢٥	٠.٤
	محرم بك (قسم محرم بك)	١٣	٣٨٥	١١.٦	المحمودية (قسم أول المنتزه)	١	١٨	٠.٣	سيدى جابر (قسم سيدى جابر)	٤	١٦١	٣
	ط الصحراوي الاسكندرية مطروح	٦	١١٨	٣	المندرة (قسم ثان المنتزه)	٧	١٣١	٣	المنطقة الحرة العامة بالعامرية	٩٦	٥٢٨٠	١٢٩
	النزهة (قسم سيدى جابر)	٧	١٦٣	٤.٩	العصافرة (قسم ثان المنتزه)	٢	٦١	١.٥	مرغم (قسم أول العامرية)	١٩	٤٣٢	١٤.٨
	المنشية (قسم المنشية)	٦	١٠٥	٤	باقوس (قسم أول الرمل)	٢	٥٨	١				
القاهرة	المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر	٥٠	١٥٥٠	٣٤	بدر	٦	١٠٨	٧	جسر السويس	٧	٦٦	٤
	١٥ مايو	١٣	٤٦٨	٨								
الجيزة	المنطقة الصناعية بإمبابة	١٧	٥٤٩	١٠.٢	المنطقة الصناعية بابو رواش	١	١٤	٠.٥	٦ أكتوبر	٦٣	٢١١٥	٨١.٥
	العمرانية	٨	٢٦٠	٤	البدرشين	٢	٢٧	٠.٩	كفر حكيم (كرداسة)	١	١١	٠.٣
	شبرا منت (أبو النمرس)	١١	١٠٩	٥	المهندسين	١	٢٢	٠.٦	الهرم	٤	٥٠	٣
الشرقية	العاشر من رمضان	١٩٠	٧٥٥٢	١٧٨								
المنوفية	المنطقة الصناعية بقويسنا	١	٣٢	٠.٧	مدينة السادات	١٧	١٠٢٧	١٢	المنطقة الصناعية بشبين الكوم	٧	٦٢	٤.٣
الدقهلية	سندوب	٢	٢٦	٠.٦	المنصورة	٥	١٦٣	٣	سنديون	١	٢٣	٠.٤
القليوبية	شبرا الخيمة	٩٥	٣٦٢٥	٧٠.٦	العبور	٣٢	١٠١٥	٤٧.٤	قليوب	٢١	٤٠٨	٢٧
الغربية	زفتى	١	١٤	٠.٣	المحلة الكبرى	٣٤	١٩٢٣	١٣	طنطا	٤	٢٧	٧.٧
دمياط	المنطقة الحرة العامة	١	٥٨	٠.٤	المنطقة الصناعية برأس البر	٢	٦٠	٠.٦				
بورسعيد	المنطقة الصناعية بشمال بورسعيد	١	٢٢	٠.٤	المنطقة الحرة العامة ببورسعيد	٧٠	١٨٥٦	٨٤	المنطقة الصناعية بجنوب بورسعيد	١٥	٤٠٠	٧.٦
الإسماعيلية	الإسماعيلية المنطقة الحرة العامة	٢٩	١٠٣٣	٢٣	المنطقة الصناعية الاولى	٨	٦٨	١٠				
السويس	مدينة الايمان	٢	٤١	٠.٩	المنطقة الاقتصادية	١٥	٤١٣	١٠.١				
بنى سويف	قرية بياض العرب	١٤	٤٥١	٦.٤	قرية الرياض	٢	٢٥	١	بنى سويف الجديدة	٢	٦٤	١.٦
المنيا	المنطقة الصناعية بالمطاهرة القبلية	٨	٢٨٦	٣	المنطقة الصناعية بسمالوط	٢	٣٨	١	المنطقة الصناعية بمدينة المنيا	٦	١٨٨	٤

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، وحدة الكويز ، ٢٠١٩م

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية

١- أمانى محمد عبد الوهاب : تقييم تأثير بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، المجلد ١٨ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠م

٢- إيناس صبرى بندارى : التحليل المكانى لاتجاهات الصادرات الصناعية المصرية ، مجلة الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، العدد ٤٥ ، ٢٠١٩م

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : دليل تصنيف النشاط الاقتصادى ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٧م

٤- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، مركز المعلومات والتوثيق

٥- تيسير عبد الجابر : التكامل الاقتصادى العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٣م

٦- حسام الدين جاد الرب : مستقبل التنمية الصناعية فى منطقة غرب الإسكندرية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المجلة الجغرافية المصرية ، العدد ٣٩ ، الجزء الأول ، السنة ٣٤ ، القاهرة ، ٢٠٠٢م

٧- حسام الدين جاد الرب : التحليل المكانى للخريطة الصناعية المصرية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، العدد ٢٤ ، ٢٠٠٧م

٨- سعيد النجار : النظام الاقتصادى العالمى على عتبة القرن الواحد والعشرين ، سلسلة رسائل النداء الجديد ، العدد ٣٦ ، ١٩٩٦م .

٩- سلوى محمود حافظ عزازى : التوزيع الجغرافى للقوى العاملة الصناعية فى المنطقة الغربية بالملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد ٣٠ ، ٢٠١٢م

١٠-سوزى عدلى ناشد : الجوانب الاقتصادية لاتفاقية الكويز المصرية دراسة مقارنة بالكويز الأردنية ، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة الإسكندرية ، عدد ٢ ، ٢٠٠٦م

١١-طارق محمد عبد المنعم " اتفاقية الكويز ودورها فى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية " عام ٢٠١١م

١٢-عزت ملوك قناوى : الآثار الاقتصادية المحتملة لبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة على مصر فى ضوء تجربة الأردن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريعى ، مجلة مصر المعاصرة ، مجلد ٩٧ ، العدد ٤٨٤ ، ٢٠٠٦م

١٣-فؤاد أبو ستيت : التكتلات الاقتصادية الافليمية والعالمية (المزايا والمعوقات – المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – جامعة حلوان – كلية التجارة ، العدد ١ ، ٢٠٠٣م

١٤-فؤاد محمد عيسى : أثر المناطق الصناعية المؤهلة على أداء الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية دراسة مقارنة بالأردن ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد ٤ ، ٢٠١٣م

١٥-محمد خميس الزوكة ومحمد إبراهيم رمضان : دراسات فى جغرافية الصناعة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ م

١٦-محمد محمود إبراهيم الديب : الصناعات الغذائية فى مصر تحليل فى التنظيم المكانى والتركيب والأداء ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩م

١٧-محمود محمد سيف : المواقع الصناعية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٥م

١٨-مصطفى محمود أبو بكر " مقومات تفعيل اتفاقية الكويز بالتطبيق على مصانع الإسكندرية " عام ٢٠٠٦م .

١٩-ناهد محمد مطارید " العوامل المؤثرة على الأداء التصديرى لشركات المنسوجات بالمناطق الصناعية المؤهلة " مجلة البحوث الإدارية ، أكاديمية السادات للعلوم الادارية ، المجلد ٢٥ ، العدد ١ ، ٢٠٠٧م

٢٠-هيثم صالح الجداوى " أثر انضمام مصر لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة على صناعة المنسوجات دراسة مقارنة مع الأردن " ، جمعية إدارة الأعمال العربية ، العدد ١٢٦ ٢٠٠٩م

٢١-وزارة التجارة والصناعة : استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠م

٢٢-وزارة التجارة والصناعة ، وحدة الكويز ، إدارة الاتصالات والمعلومات ، ٢٠١٩م

ثانياً : المراجع غير العربية

1- Al-khouri , R, Qualifying industrial zones as a model for industrial development : the case of Jordan and its implications for Mediterranean region , paper presented at third Mediterranean terms and Florence 20 – 24 march , 2002

2- Amal Refaat , 2006 , Assessing the impact of the QIZ protocol on Egypts texyile and clothing industry , working paper no 113 , the egptian center for economic studies

3-Bolle , J , Prados , A , and Jeremy , S, 2006 , Qualifying industrial zones in Jordan and Egypt , CRS report for congress RS 2002 Washington

4-Ghoneim , A . and Awad , 2009 , Impact of Qualifying industrial zones on Egypt and Jordan : acritical analysis virtual institute , UNCTAD,S digital library.